المتغيرات الاقتصادية الدولية وآثارها في الوطن العربي

- يلاحظ أن للمتغيرات الاقتصادية والمالية والعالمية آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد العربي، وهذا يتطلب وضع الخطط والبرامج والسياسات وتعديل وتطوير القوانين بهدف تعظيم إيجابيات هذه التطورات وتقليل سلبياتها مع البلاد العربية.
- إن الانفتاح على العالم والمنافسة أصبحتا ضروريتان لأنهما يوفران الظروف الملائمة للارتقاء بالإنتاجية، ومستوى الكفاءة الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.

- وتتوفر لدى البلاد العربية الموارد الطبيعية والمالية والبشرية لقيام نظام عربي قوي، كما تملك الاقتصادات العربية القدرة على التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومتغيراته من واقع القوة والتكافؤ.
- إن التحدي الذي تطرحه المتغيرات المالية والاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية هو التصدي بعقلانية وإيجاد الآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات، وقيام التكامل الاقتصادي العربي على أساس التوزيع المتكافئ لثمار ومنافع التكامل والمزايا النسبية للدول والتخصص والنمو المتكافئ بين الاقتصادات العربية.

- وحتى تستطيع الدول العربية والنامية من تحقيق هذه الأهداف يلزم دراسة المتغيرات المالية والاقتصادية وأبعادها القانونية والاقتصادية العالمية والمحلية لتطوير أساليب التفاوض وتقديم الدراسات الموضوعية المدعومة بالأسانيد العلمية والقانونية والاقتصادية اللازمة.

التغيرات المالية والاقتصادية العالمية:

- يلاحظ أن هناك تحول في موازين القوى الاقتصادية في العالم منذ النصف الثاني من التسعينات، وتزايدت أهمية ودور اقتصاديات الدول النامية

ومن أهم هذه التحولات:

1. يلاحظ أن متوسط معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية يصل إلى 7% سنويا وتزيد إلى أكثر من 11% في الصين والهند وقطر، مقابل معدل نمو 2% فقط في الدول الغربية لأن الفرص في الدول النامية لأنها مازالت بكر، بينما تشبعت الدول الغربية.

2. تعاني أهم الاقتصادات الغربية مثل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني من عجوزات واختلالات مالية، وفي المقابل نجد أن كثير من الدول النامية تتمتع بتوازنات وفوائض مالية مثل الصين والهند ومعظم دول الخليج العربي.
3. ظهور شركات كبيرة الحجم في الدول النامية في كوريا والهند والبرازيل وماليزيا في مختلف المجالات تنافس الشركات الغربية المتعددة الجنسيات.
4. أصبحت الدول النامية مصدره لرؤوس الأموال ومستثمرا على المستوى الدولي بعدما كانت متلقية لرؤوس الأموال وظهور صناديق الثروة السيادية، وتستثمر معظم أموالها في الدول الغربية.

كذلك يلاحظ أيضاً تغيرات اقتصادية عالمية أهمها:

- الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار موارد الطاقة.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقمح والذرة والأرز.
- ارتفاع أسعار المواد الأولية لصناعة البناء والتشييد مثل الحديد والألمنيوم والاسمنت النحاس والزجاج.
- تفشي ظاهرة التضخم على المستوى العالمي.

تحديات المتغيرات الاقتصادية العالمية:

تفرض المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية تحديات كثيرة لابد من التصدي لها ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

1. زيادة مخاطر انتشار الأزمات الاقتصادية بين بلدان العالم، حيث لم يعد هناك اقتصاد بمعزل عن التأثر بهذه الأزمات بشكل أو بآخر.
2. تعرض الاقتصادات الوطنية لظروف غير مواتية بسبب ارتباطها واندماجها مع الاقتصاد العالمي، خاصة في مجال حصيلة النقد الأجنبي ومشاكل ميزان المدفوعات.

3. قيود على الاختبارات والبدائل المتاحة للحكومات وراسمي السياسات الاقتصادية في ظل زيادة المنافسة بين الاقتصادات العالمية.
4. التنافس بين بلدان العالم في مجال الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من أجل زيادة القدرة على المنافسة وجذب مزيد من رؤوس الأموال من الخارج.
5. عدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التوظف، والأسعار في دول العالم وذلك بسبب تزايد الاعتماد على القطاع الخارجي في الاقتصادات الوطنية.

انعكاسات المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية على اقتصاديات الوطن العربي:

- تنعكس المتغيرات المالية والاقتصادية العالمية بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية، وذلك من خلال التطورات التي ترتبت عن النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط العالمية، ونمو التجارة والتدفقات المالية على الدول العربية، إضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار فقد انعكس انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي على معدل النمو الحقيقي للدول العربية.

- كما شهد العديد من الاقتصادات العربية ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، وهذا يرجع في المقام الأول للعوامل الخارجية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى زيادة الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، والتي ترتب عنها زيادة في الطلب المحلي من خلال الإنفاق الحكومي في مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والخدمات، وشكل ذلك ضغوطات تضخمية في تلك الدول، وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد بقيت معدلات التضخم في مستويات مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، سواء كانت غذائية ومستلزمات الإنتاج أو سلع كيماوية.

- ولقد تأثرت أيضاً السياسة النقدية في الدول العربية بتداعيات السياسة النقدية المنتهجة في الدول المتقدمة وذلك بسبب أزمة الائتمان العالمية والناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008، وقد انعكس تراجع نمو حجم التجارة الدولية على التجارة العربية والتي تباطات وتيرة نموها، من جانب الصادرات ومنها بوجه خاص الصادرات النفطية، كذلك واستمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيق فائض في الميزان التجاري.

- وانعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة الاحتياطيات الخارجية للدول العربية كمجموعة كما ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة، حيث عكس تأثر بعض الدول بارتفاع أسعار النفط الخام والمواد الخام الأخرى والسلع الغذائية، كذلك ارتفعت قيمة المديونية الخارجية العربية المقومة بالدولار جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية.

- وبالنسبة لأسواق الأسهم العربية فقد تراجع المؤشر العام لمعظم أسواق الأسهم العربية خلال العام 2011 حيث تراجعت، القيمة السوقية الإجمالية لجميع البورصات العربية، وكان الانخفاض في الأسواق العربية أكبر حدة من الإنقاص في الأسواق الدولية.
- وتتأثر اقتصادات الدول العربية بالتطورات المالية والاقتصادية العالمية، ومما يزيد انعكاس العولمة على الاقتصادات العربية هو انكشافها على التجارة العالمية حتى بلغت 80% من الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية، كما أن أداء الاقتصادات العربية متواضعا بالمقارنة بالدول النامية أو المتقدمة، وتتأثر الاقتصادات العربية بالأزمات والصدمات الخارجية منها أزمة آسيا عام 1997 وأزمة 11 سبتمبر 2001، وأخيرا أزمة اعتماد الموازنة الأمريكية عام 2013.

- كل تلك التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية تؤكد على ضرورة وجود نظام اقتصادي عالمي جديد يستطيع أن يتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الراهن، كما تتضح أهمية التكتلات العالمية بصبغة عامة، والتكامل العربي بصفة خاصة، وترجع أهمية تعزيز التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية خصوصا الاستثمار المباشر الذي أصبح عنصرا هاما لتحقيق التنمية الوطنية والدولية بعدما أصبح العالم قرية صغيرة وتعميق مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل واندماج الأسواق، وتسارعت حركة البشر والمال والسلع والمعلومات من مكان لآخر.

انعكاس المتغيرات الاقتصادية والمالية على المتطلبات القانونية للخطة والموازنة:

- تصدر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بقانون، وتوضح الخطة الأهداف والبرامج والسياسات والمشروعات وتتضمن الخطة المتطلبات التشريعية اللازمة لتنفيذها، وتتأثر الخطة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية خاصة في الوطن العربي نظراً لانكشاف الاقتصادات العربية على العالم الخارجي.
- كذلك تصدر الموازنة العامة للدولة بقانون وتتأثر أيضاً بالمتغيرات المالية والاقتصادية والعالمية والقوانين الصادرة، ويحدد قانون الموازنة السنوية الإيرادات العامة للدولة سواء كانت نفطية وهي تتأثر مباشرة بالسوق العالمي، أو إيرادات غير نفطية مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ورسوم وتكاليف السلع والخدمات وهذه كلها تصدر بقوانين.

- كذلك تتأثر المصروفات العامة بالمتغيرات المالية والاقتصادية العالمية والظروف المحلية، فالاستثمارات تتأثر بأسعار الفائدة، العالمية والمحلية، والمرتبات يحددها قانون الخدمة المدنية، والتحويلات والمساعدات المحلية يحددها القانون، وهكذا نرى أن خطة التمنية والموازنة العامة للدولة تتأثران بالمتغيرات الاقتصادية المالية العالمية السابق الإشارة إليها، وكذلك تتأثران بالقوانين المحلية وتعديلاتها مثل قوانين المناقصات العامة، والشركات، والمنافسة ومحاربة الاحتكار والضرائب المباشرة وغير المباشر، وقوانين المشاركة بين القطاعين العام والخاص مثل BOT ، PPP وغيرها من صور المشاركة، وقانون أملاك الدولة، والخصخصة قانون الاستثمار الأجنبي وغيرها من القوانين الهامة التي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية.

- ونؤكد على أن مواجهة تحديات المتغيرات المالية والاقتصادية العالمية، تتطلب تطوير مختلف الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وما يلزمه من تطوير وسن القوانين والتشريعات المنظمة للاستفادة المثلى من كافة الموارد المالية و البشرية و الطبيعية للوطن العربي.

يمكن التعرف على الوضع الراهن للاقتصادات العربية لعام 2011 بإيجاز عن طريق المؤشرات التالية:

المؤشرات الاقتصادية:

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي 2.41 تريليون دولار وتمثل 3.44% من الناتج العالمي وبمعدل نمو بالأسعار الثابتة 5.2% سنة 2011، وبذلك يقدر متوسط نصيب الفرد من الدخل بحوالي 6794 دولار، ويقدر متوسط معدل التضخم بنسبة 4.4% مقابل 4.9% في العالم.
- وبلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 11.7% مقارنة بنسبة 15.7% على المستوى العالمي (سنة 2009)

الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية (مليار دولار)

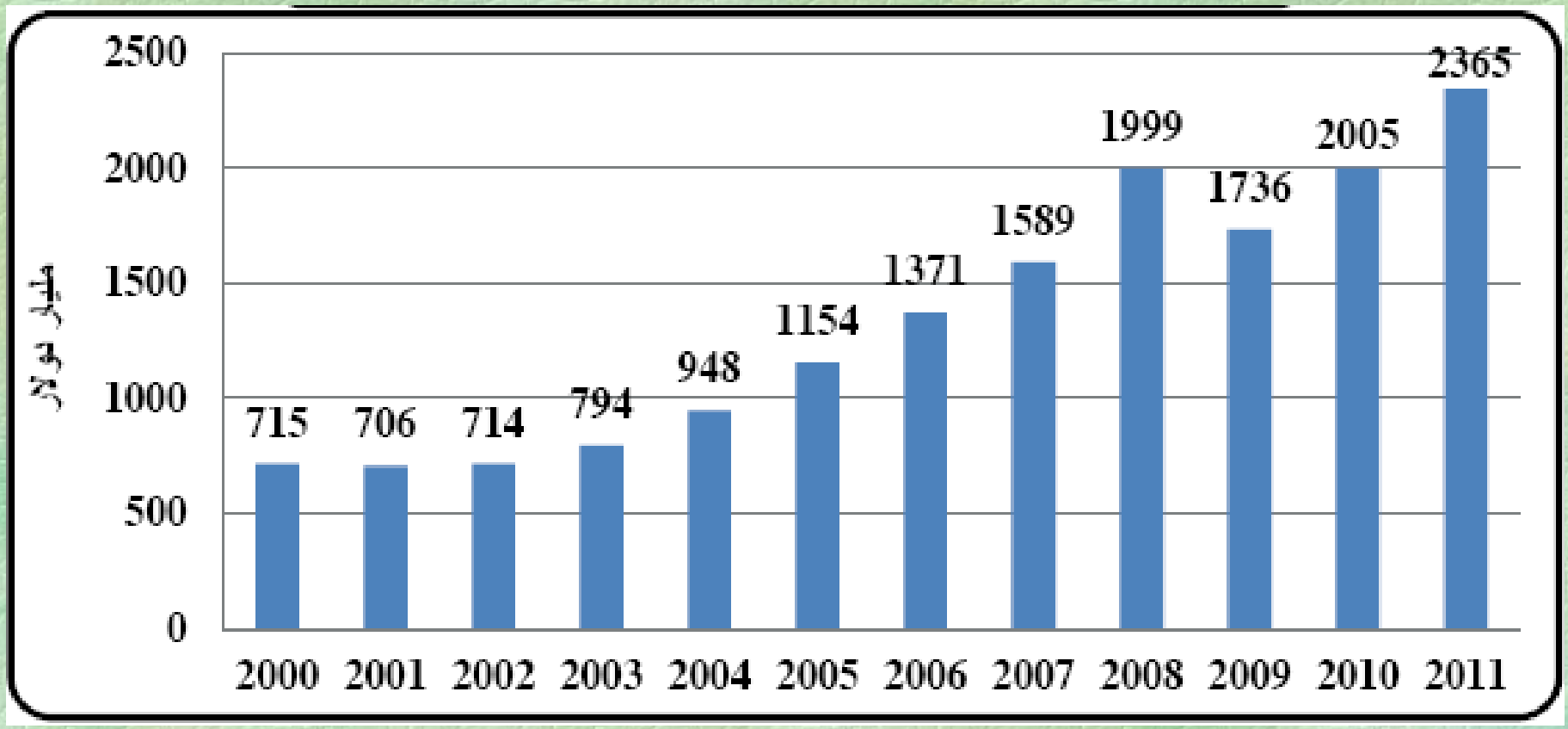

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

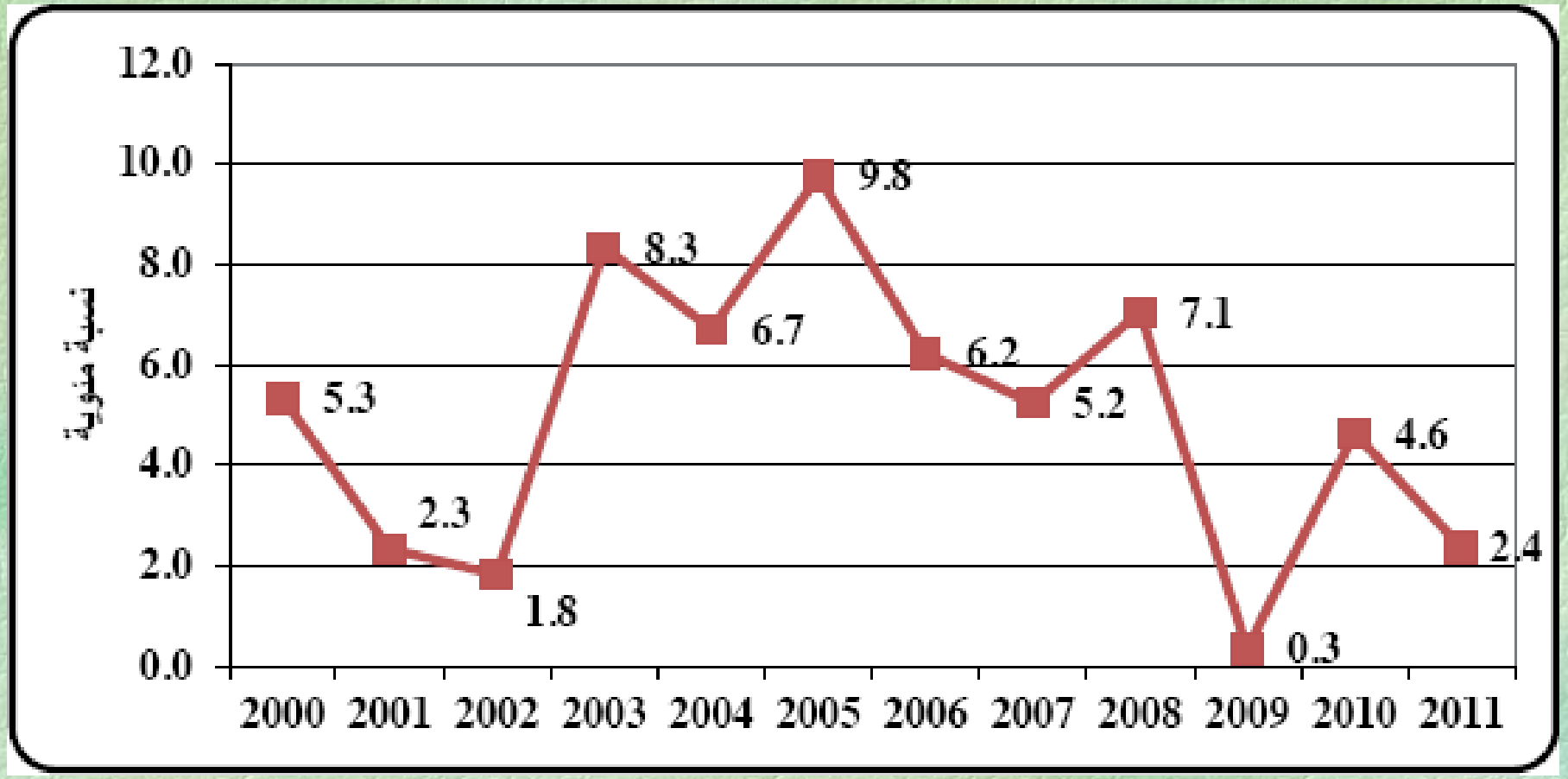

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

- وبلغ الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي 69.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 80.5% على المستوى العالمي، وبلغت حصة الاستثمار حوالي 21.7% مقابل 19.4% في العالم وحوالي 17.7% في منظمة التعاون (OECD).
- ارتفاع نسبة تغطية صادرات الدول العربية كمجموعة للواردات والسلع والخدمات لتصل إلى 9.2%، مقابل تراجع طفيف للعالم بنسبة -0.6% بين 2010 و2011، وزادت حصة فجوة الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.63%.سنة 2010 مقابل 4.5% سنة 2009 في حين سجلت الفجوة على مستوى العالم 0.5% وفي منظمة التعاون بلغت -0.15%. يذكر أن فجوة الناتج هي معدل الادخار ناقص معدل الاستثمار.

الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الإنفاق

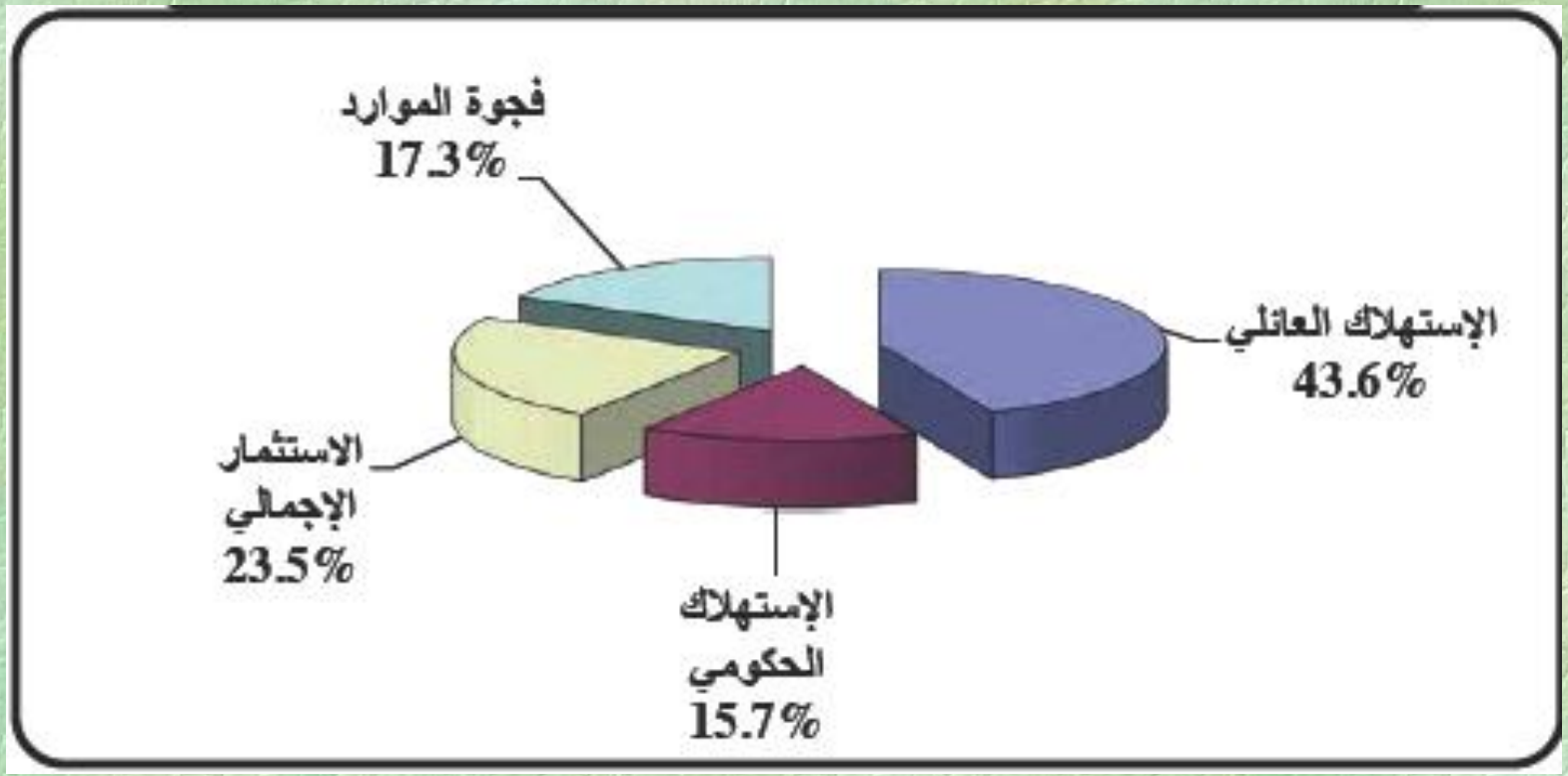

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الإنفاق

	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	2000	2005	2010	2011	2005-2000	2010 - 2009	2011-2010
الإستهلاك النهائي	68.1	60.3	63.1	59.2	7.4	8.2	10.8
الإستهلاك العائلي	49.4	44.3	47.0	43.6	7.7	8.0	9.5
الإستهلاك الحكومي	18.8	16.0	16.1	15.7	6.6	9.0	14.8
الاستثمار الإجمالي	19.0	21.5	26.1	23.5	12.8	9.9	6.1
فجوة الموارد	12.8	18.2	10.8	17.3	....	....	....
صادرات السلع والخدمات	44.6	54.8	51.3	55.5	14.7	22.2	27.6
واردات السلع والخدمات	31.7	36.6	40.4	38.2	13.2	8.3	11.4
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	10.1	15.5	18.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

المؤشرات الاجتماعية:

- وتعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات مستويات الفقر المخفض نسبيا، ويلاحظ عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والخدمات الأخرى، وتواجه الدول العربية تحديات تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة والحاجة إلى إصلاح التعليم ورفع كفاءة الموارد البشرية، ويقدر عدد السكان في الدول العربية بحوالي 354.7 مليون نسمة، وبلغ معدل النمو حوالي 2%، و يقدر عدد القوة العاملة حوالي 117 مليون نسمة، وتمثل 32.4% من إجمالي السكان في الدول العربية، وتقدر متوسط البطالة بحوالي 9.6%، مقابل 5.8% على مستوى العالم (2010) و8.3% في دول منظمة التعاون وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 11.3 مليون نسمة.

- ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 71 سنة مقابل 70 في العالم و80 سنة في دول منظمة التعاون، وتتوفر مياه الشرب لحوالي 90% من السكان ويحصل 76.6% من السكان العربي على خدمات الصرف الصحي.
- ويتوقع أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي في عام 2015، وبلغت نسبة الأمية بين الشباب حوالي 12.1%، وزادت بين البالغين فوق 15 سنة إلى 27.3%.

مؤشرات الفقر في عدد من الدول العربية

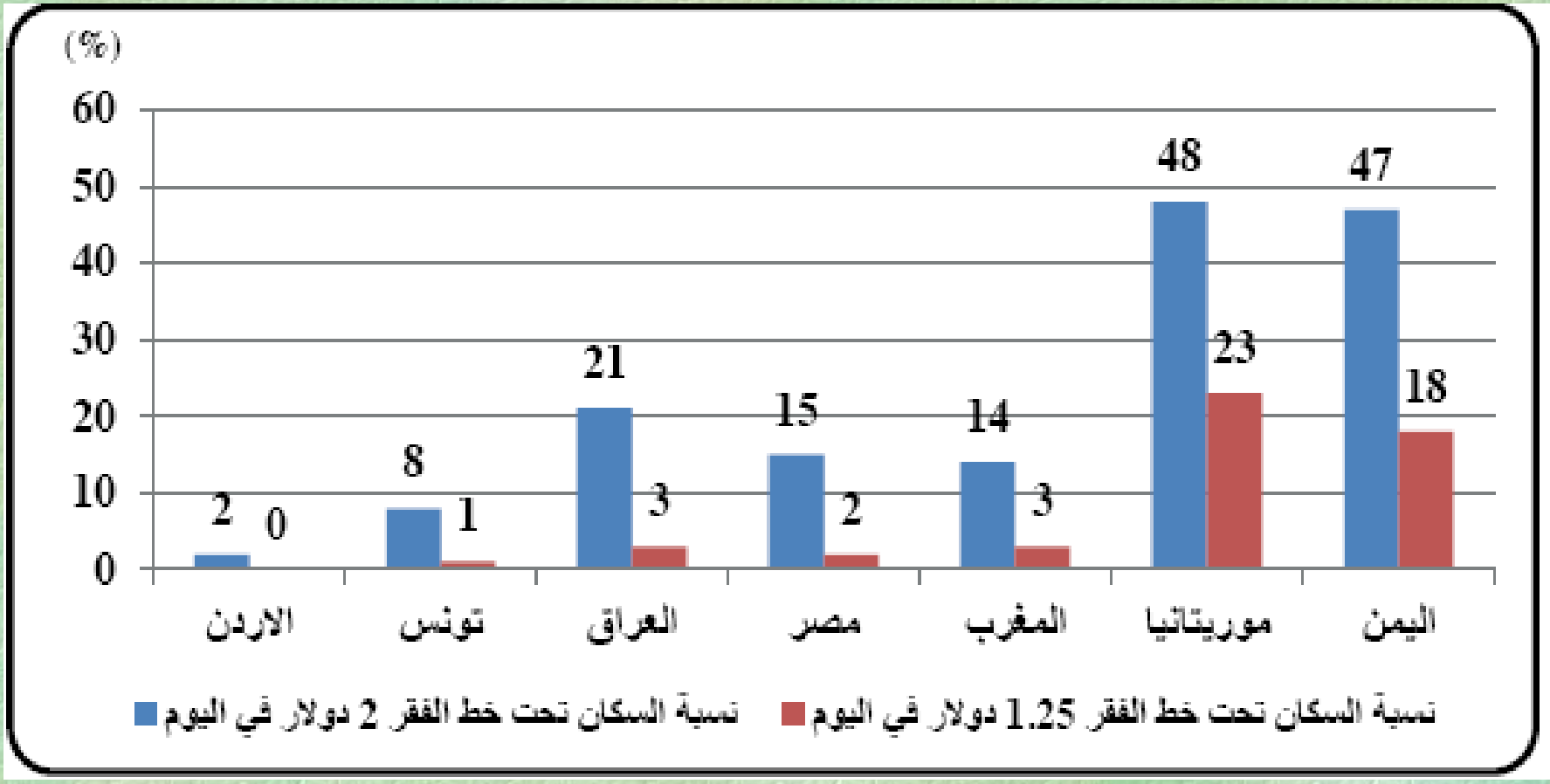

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

مؤشرات البطالة في عدد من الدول العربية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	13.1	12.7	12.9	12.5	12.9
البحرين	4.0	4.0	4.0	3.8	3.7
تونس	12.4	12.4	13.3	13.0	18.9
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	9.8
سورية	9.2	10.9	8.5	8.6	14.9
فلسطين	21.5	21.6	21.5	26.6	26.6
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9
اليمن	315.	015.	14.6	14.3	18.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

المؤشرات القطاعية:

- حقق الناتج الزراعي نمواً بلغ 7.1% بالأسعار الجارية، و2% بالأسعار الثابتة سنة 2010 وبلغ قيمته 112.8 مليار دولار، وبلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 6.9% مقابل 2.8% في العالم، وبلغت الصادرات الزراعية 17.8 مليار دولار، مقابل 49.8 مليار دولار للواردات الزراعية.
- وسجل الناتج الصناعي نمواً 17.3% بالأسعار الجارية وبلغت النسبة 48.6% في الناتج مقابل 26.3% بالنسبة للعالم في سنة 2010، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الصناعات الاستخراجية (النفط)، وتستحوذ البلاد العربية على 75.5% من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم، وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية بمعدل 4.7% ليصل إلى 579.7 ألف كيلو وات.

المؤشرات المالية:

- ارتفعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى 892.4 مليار دولار منها إيرادات نفطية بمبلغ 653.8 مليار دولار مقابل 142.2 مليار دولار إيرادات ضريبية، وزاد الإنفاق الجاري إلى 798.1 مليار دولار، منها إنفاق جاري 588.4 مليار دولار، 210.3 مليار دولار إنفاق رأسمالي، وبلغ فائض الدول العربية94.5 مليار دولار وبنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الرصيد القائم للدين الداخلي العام إلى 292.4 مليار دولار، أما الرصيد القائم للدين العام الخارجي بلغ 176.2 مليار دولار، وأنهت البورصات العربية لعام 2011 على خسارة إجمالية بلغت 103 مليار دولار وبنسبة 13% من قيمتها السوقية.

مؤشرات موازين المدفوعات وسعر الصرف:

- ارتفع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية إلى 346 مليار دولار أي بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع ميزان العمليات الرأسمالية إلى 242.3 مليار دولار، وحقق ميزان المدفوعات الكلي فائض بلغ 111.4 مليار دولار، وتراجعت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات السلعية العربية لتصل إلى مستوى 19.7 شهرا، وارتفع الدين العام الداخلي إلى 176.2 مليار دولار، وارتفعت نسبة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة إلى نسبة 8.6% لتصل إلى 15.9 مليار دولار، وتراجعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 20%، وشهدت أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار استقرارا نسبيا .

- إن تحليل المؤشرات السابقة لواقع الاقتصادات العربية يظهر تواضع النتائج على الرغم من توفر الموارد المالية والبشرية والموارد الطبيعية، وأن ما حدث من تغير في الدول العربية عبارة عن تغير كمي يحافظ على الهياكل القائمة لذلك يوصف بأنه نمو **Growth**، حيث يلاحظ استمرار الاختلالات في هياكل الإنتاج القطاعي، وهياكل المالية العامة للدولة، وأيضا في التوزيع، ويجب أن تأخذ التنمية أبعادا كيفية تجاوز هذا النمو الكمي إلى ما يطلق عليه مصطلح تنمية **Development**، وبهذا ينتقل الأمر من التطور كعملية تاريخية إلى عمليات تنمية مخططة ومقصودة.

- يتضح من المؤشرات السابقة أنه توجد فرص وإمكانات للتعاون بين الدول العربية، ويجب توعية الإنسان العربي وتعبئته لتعظيم الاستفادة من هذه الفرص ومواجهة التحديات، وتفعيل منظمات الجامعة العربية وفيما يلي بعض الفرص والإمكانات:
- **أولاً:** يتوفر لبعض الدول العربية فوائض مالية (دول الخليج العربي)، يقابلها دول تتوفر لديها موارد وتبحث عن التمويل الذي يحقق التنمية الشاملة ويسهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل، وهذا يساعد على تحسين مستوى المعيشة للمجتمع العربي.
- **ثانياً:** يتوفر لدى دول عربية فائض في القوى العاملة، مقابل دول عربية تستورد العمالة الوافدة من كل دول العالم، وتقدر حجم القوى العاملة العربية 117 مليون نسمة تمثل 32.4% من إجمالي السكان العرب، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل 11.3%مليون نسمة.

تحليل بيانات التجارة الخارجية العربية

- ترجع أهمية التجارة الخارجية أنها أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتزيد أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية، لأنها تلعب دور توازني في الاقتصاد القومي من خلال تصدير فائض الإنتاج عن الطلب المحلي واستيراد السلع التي لا تنتج محليا، ويترتب على زيادة الصادرات زيادة حصيلة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد متطلبات التنمية والاستفادة من مضاعف التجارة الخارجية بزيادة الطلب على السلع والخدمات داخل الدولة وبالتالي خلق طلب على مستلزمات الإنتاج وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي زيادة الطلب النهائي، مما يشجع التوسع في الطاقات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تشجيع التقدم الفني، وإيجاد فرص جديدة للاستثمار وما يترتب على ذلك من توسع جديد في الإنتاج والنمو، ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الواردات إلى تسرب جزء من الدخل القومي إلى الخارج ويؤدي إلى نقص مضاعف في مستوى الدخل القومي.

- ويتأثر النمو الاقتصادي لحد كبير بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية، لذلك فإن تخطيط الصادرات والواردات ضمن إطار التخطيط القومي الشامل يعتبر من الأهداف الهامة، حيث ترتبط التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم، وتتوقف أهمية التجارة الخارجية لدولة ما على عوامل عديدة منها: حجم هذه الدولة وعدد سكانها وسعة السوق الداخلي، ومرحلة النمو والتطور الاقتصادي الذي بلغته هذه الدولة، ومدى توفر الموارد الطبيعية الزراعية والمنجمية والمناخية والموقع الجغرافي، بالإضافة إلى العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية.

- وتتأثر التجارة الإجمالية العربية بالتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، ولقد ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام والسلع الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية، كما ارتفعت الواردات العربية جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية وكذلك أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول صافي مستورد له وكذلك ارتفعت أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة.

التجارة الخارجية العربية الإجمالية

التجارة الخارجية العربية الاجمالية
(2011-2007)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2007 -2010 (%)
	2007	2008	2009	*2010	*2011	2007	2008	2009	*2010	*2011	
الصادرات العربية	796.1	1,081.2	730.9	915.7	1,195.8	7.7	35.8	-32.4	25.3	30.6	4.8
الواردات العربية	535.9	674.4	613.8	667.1	752.6	31.4	25.8	-9.0	8.7	12.8	7.6
الصادرات العالمية	14,012.0	16,132.0	12,531.0	15,254.0	18,217.0	15.7	15.1	-22.3	21.7	19.4	2.9
الواردات العالمية	14,311.0	16,536.0	12,733.0	15,457.0	18,381.0	15.1	15.5	-23.0	21.4	18.9	2.6
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	6.7	5.8	6.0	6.6						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3.7	4.1	4.8	4.3	4.1						

* بيانات اولية.

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2007-2011).

الصادرات والواردات العربية الإجمالية (حسب الدولة) (مليون دولار)

	الصادرات الإجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات الإجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2007	2008	2009	*2010	*2011	2010-2007	2011	2007	2008	2009	*2010	*2011	2010-2007	2011
مجموع الدول العربية	796,070.7	1,081,221.1	730,907.3	915,671.5	1,195,811.4	4.8	30.6	535,915.4	674,444.8	613,796.2	667,079.9	752,567.3	7.6	12.8
الأردن	4,490.4	6,249.8	5,048.2	5,947.7	6,741.8	9.8	13.4	13,712.2	17,011.1	14,256.3	15,585.5	18,327.2	4.4	17.6
الإمارات	178,630.4	239,212.7	191,802.4	212,291.1	281,640.0	5.9	32.7	150,123.8	176,287.8	170,121.4	183,424.1	227,411.4	6.9	24.0
البحرين	13,790.2	17,491.3	12,051.9	13,647.1	19,650.3	0.3 -	44.0	12,345.8	14,246.3	11,190.4	12,589.2	13,619.1	0.7	8.2
تونس	15,164.9	19,203.0	14,428.2	16,417.2	17,822.3	2.7	8.6	19,092.7	24,568.4	19,177.4	22,209.7	23,937.8	5.2	7.8
الجزائر	60,916.0	79,146.0	45,477.0	57,762.0	73,811.0	1.8 -	27.8	27,631.0	39,479.0	39,297.0	40,212.0	46,453.0	13.3	15.5
جيبوتي	58.0	76.0	113.0	102.8	126.0	21.0	22.5	531.3	693.0	768.0	714.2	863.1	10.4	20.8
السعودية	233,174.2	313,461.9	192,295.8	251,142.7	364,734.9	2.5	45.2	90,160.0	115,146.7	95,546.7	106,862.8	131,655.0	5.8	23.2
السودان	8,879.2	11,794.9	8,362.6	11,404.3	9,649.0	8.7	15.4-	8,775.5	9,351.5	9,690.9	10,044.8	9,231.0	4.6	8.1-
سورية	11,594.5	15,202.0	10,454.5	11,929.0	8,441.5	1.0	29.2-	13,707.6	18,052.0	15,290.4	16,950.0	11,763.5	7.3	30.6-
الصومال	356.3	427.9	443.0	456.7	596.4	8.6	30.6	944.0	1,148.5	1,015.7	1,050.1	1,550.0	3.6	47.6
العراق	37,992.3	61,929.4	39,302.7	51,499.5	79,680.5	10.7	54.7	18,768.1	34,024.5	41,377.1	43,691.2	47,802.9	32.5	9.4
عمان	24,691.8	37,719.1	27,651.2	35,158.0	43,868.3	12.5	24.8	15,979.7	22,924.6	20,436.5	21,527.3	25,201.2	10.4	17.1
قطر	44,456.4	67,307.2	48,006.8	74,799.7	114,265.4	18.9	52.8	23,746.2	28,277.0	25,258.7	23,553.9	30,291.6	0.3 -	28.6
القمر	34.6	30.6	27.8	21.6	38.2	14.6 -	77.1	160.1	226.8	181.9	196.8	228.3	7.1	16.0
الكويت	62,489.1	87,038.9	48,914.0	61,753.1	96,721.0	0.4 -	56.6	21,314.2	24,870.9	20,340.3	22,414.2	25,267.0	1.7	12.7
لبنان	2,816.0	3,478.0	3,485.5	4,253.0	4,266.9	14.7	0.3	11,815.3	16,137.0	16,242.0	17,963.8	20,164.8	15.0	12.3
ليبيا	48,988.9	62,118.5	37,055.2	52,822.5	14,961.7	2.5	71.7-	20,002.5	20,917.7	24,752.7	29,823.5	7,806.9	14.2	73.8-
مصر	24,454.6	29,849.0	24,394.0	28,026.7	31,359.8	4.6	11.9	45,255.6	56,623.2	45,564.3	51,537.2	60,383.4	4.4	17.2
المغرب	15,321.4	20,094.8	13,972.8	17,703.8	20,589.6	4.9	16.3	31,894.3	42,068.6	32,636.3	35,550.3	42,696.1	3.7	20.1
موريتانيا	1,456.3	1,785.9	1,359.3	2,093.4	2,701.3	12.9	29.0	1,441.4	1,939.4	1,474.7	1,967.2	2,404.0	10.9	22.2
اليمن	6,315.2	7,604.2	6,261.4	6,439.6	4,145.6	0.7	35.6-	8,514.0	10,450.9	9,177.5	9,212.0	5,510.3	2.7	40.2-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

أداء التجارة الخارجية الإجمالية العربية

الصادرات العربية

- بعد أن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظاً خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010 ، ثم ارتفعت مجددا في عام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 30.6، في المائة لتبلغ حوالي 1,195.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 915.7 مليار دولار في عام 2010 .
- وقد تفوقت نسبة زيادة قيمة الصادرات الإجمالية العربية على نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية في عام 2011 ، الأمر الذي أدى إلى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6 في المائة مقابل 6.0 في المائة في العام السابق.

الواردات العربية:

- حققت الواردات العربية زيادة بنسبة 12.8 % في عام 2011 لتبلغ حوالي 752.6 مليار دولار، بعد أن كانت نحو 667.1 مليار دولار في عام 2010
- ساهمت في زيادة الواردات الإجمالية العربية مجموعة من العوامل من أهمها زيادة واردات الدول المصدرة للنفط، في ضوء زيادة الإنفاق العام فيها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية. وقد انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة من نسبة 4.3 % في عام 2010 إلى 4.1 % في عام 2011.

اتجاه التجارة العربية البينية

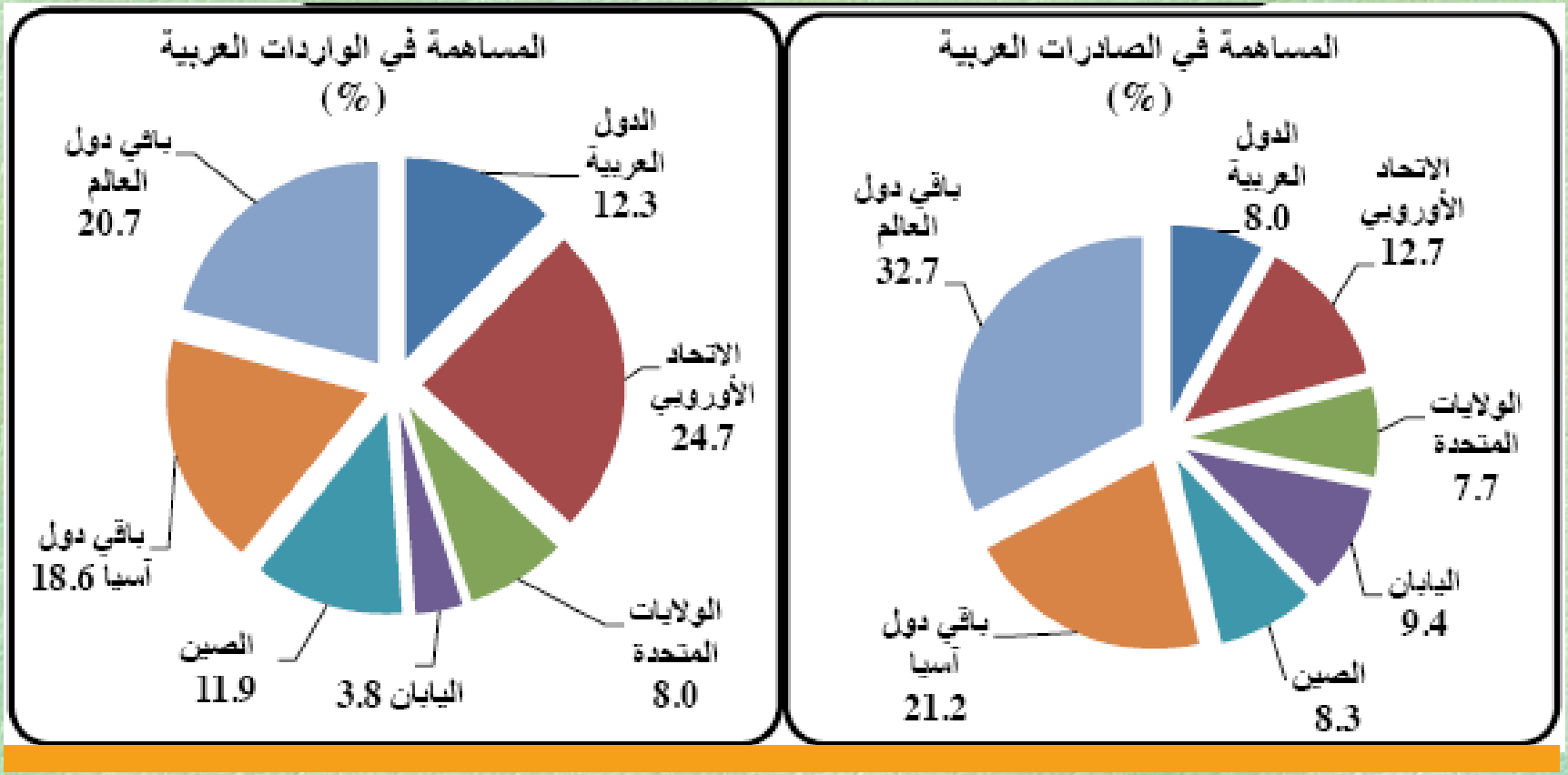

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

أجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم، موزعة حسب التوزيع الجغرافي (مليار دولار)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
أجمالي الصادرات العربية إلى العالم	**796.1**	**1081.2**	**730.9**	**915.7**	**1195.8**
الدول العربية	70.6	95.8	78	78.1	95.3
الاتحاد الأوروبي	143.9	184.2	15.7	138.5	152.1
الولايات المتحدة	83.5	111.9	63.9	69.5	91.8
آسيا	279.2	395.6	294.7	383.3	465.7
اليابان	93.7	134.6	93.9	96.9	113
الصين	43.9	71.4	48.7	73.2	99.5
باقي دول آسيا	141.6	189.5	152	213.3	253.3
باقي دول العالم	218.8	293.6	178.6	246.2	390.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

نسبة صادرات الدول العربية إلى العالم حسب التوزيع الجغرافي (%)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الصادرات العربية إلى العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
الدول العربية	8.9	8.9	10.7	8.5	8.0
الاتحاد الأوروبي	18.1	17.0	15.8	15.1	12.7
الولايات المتحدة	10.5	10.4	8.7	7.6	7.7
آسيا	35.1	36.6	40.3	41.9	38.9
اليابان	11.8	12.5	12.8	10.6	9.4
الصين	2.2	6.6	6.7	8.0	8.3
باقي دول آسيا	17.8	17.5	20.8	23.3	21.2
باقي دول العالم	27.5	27.2	24.4	26.9	32.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

- أدّت التطورات الإيجابية في السوق النفطية العالمية إلى زيادة قيمة التجارة الإجمالية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين.
- بالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى آسيا، فقد حققت الصادرات العربية إلى الصين أعلى نسبة زيادة بلغت 35.9 %في عام 2011 . تلتها زيادة الصادرات العربية إلى اليابان بنسبةٍ 16.6 %. كما شهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضا بلغت نسبتها 32.2 %. وزادت قيمة الصادرات العربية البينية بنسبة بلغت 22.1 في المائة، أما الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فقد سجلت زيادة متواضعة بلغت نحو 9.8 % خلال الفترة ذاتها .

- بالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصين والولايات المتحدة في الصادرات العربية لتصل إلى نسبة 8.3 % و 7.7% على التوالي في عام 2011 وذلك بعد أن كانت 8.0 % و 7.6 % على التوالي في عام 2010
- في المقابل سجلت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية أعلى تراجع من 15.1 % إلى 12.7 % ، وتراجعت أيضا حصة الصادرات العربية إلى اليابان من 10.6 % إلى 9.4 %، فحصة الصادرات البينية العربية من 8.5 % إلى 8.0 % خلال الفترة نفسها .

- وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية، فقد ارتفعت حصة الصين في الواردات العربية إلى 11.9 % في عام 2011 بعد أن بلغت نحو 11% في عام 2010 .
- وارتفعت حصة الواردات العربية البينية من 11.8 % في عام 2010 إلى 12.3 % في عام 2011 ، في حين تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي في الواردات العربية من 25.9 % إلى 24.7 % وحصة الولايات المتحدة من 8.5 % إلى 8.0 % خلال نفس الفترة. كما تراجعت حصة الواردات العربية من اليابان من 4.4 % في عام 2010 إلى 3.8 % خلال عام 2011 .

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية

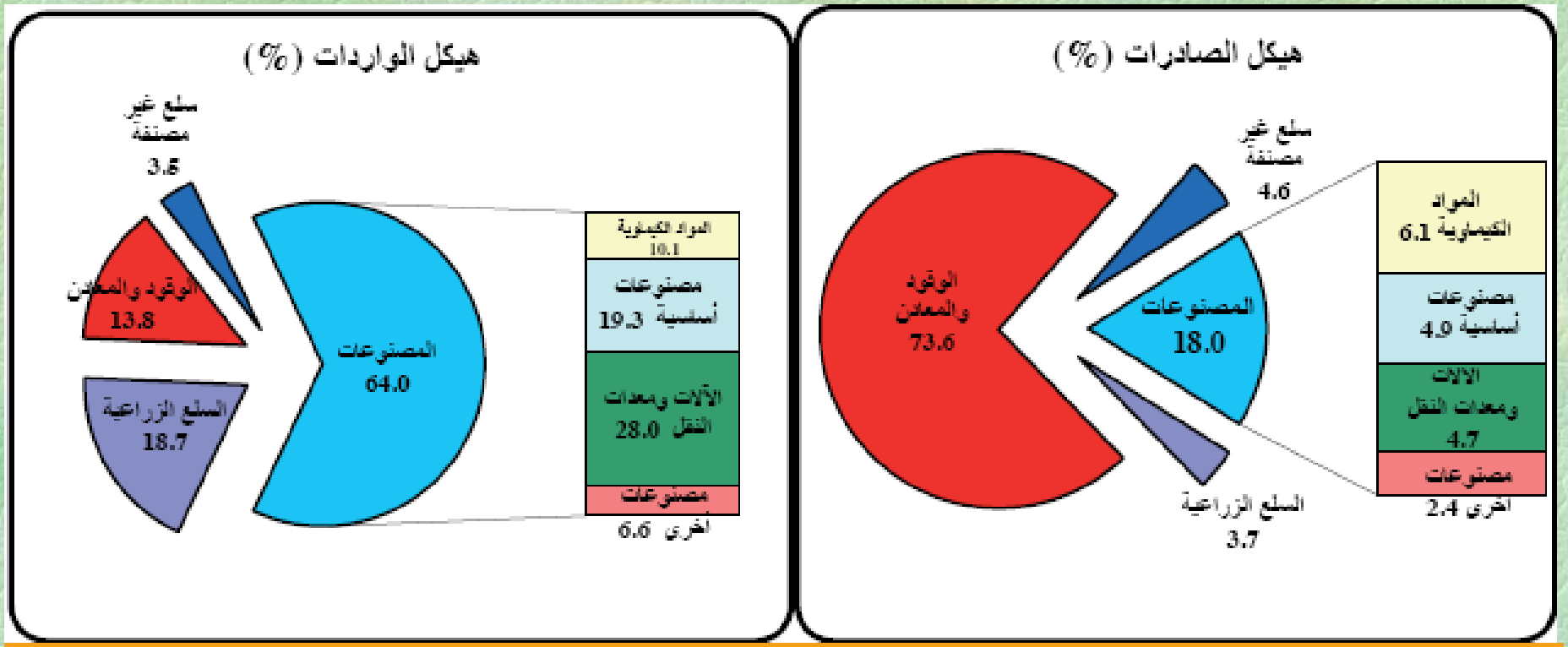

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (%)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2007	2008	2009	2010	2011	2007	2008	2009	2010	2011
السلع الزراعية [2]	3.0	2.9	3.1	3.8	3.7	13.9	15.4	17.0	18.0	18.7
الوقود والمعادن [3]	76.9	78.0	70.8	71.9	73.6	15.1	17.1	14.8	13.6	13.8
المصنوعات [4]	13.4	12.5	16.4	19.5	18.0	62.3	60.4	60.6	65.3	64.0
المواد الكيماوية	4.1	3.7	4.4	6.0	6.1	8.6	6.9	7.1	9.6	10.1
مصنوعات أساسية	2.4	3.0	4.3	4.9	4.9	14.5	18.7	19.0	16.3	19.3
الآلات ومعدات النقل	3.5	3.2	4.5	5.3	4.7	31.5	26.6	26.0	31.2	28.0
مصنوعات متنوعة أخرى	3.5	2.5	3.2	3.2	2.4	7.7	8.1	8.5	8.2	6.6
سلع غير مصنفة	6.7	6.6	9.6	4.8	4.6	8.7	7.0	7.6	3.1	3.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

هيكل الصادرات العربية

- تظهر الإحصائيات المجمعة أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، والتي ارتفعت من 71.9 في المائة في عام 2010 إلى 73.6 في % عام 2011، في حين تراجعت حصة المصنوعات لتبلغ 18% في عام 2011 مقارنة مع 19.5 % في العام السابق. وضمن مكونات المصنوعات.
- حافظت الكيماوية والمصنوعات الأساسية تقريباً على أهميتهما النسبية في الصادرات العربية خلال عامي 2010 و 2011 مشكلة نسبة 6.1 % و 4.9 % على التوالي. أما الآلات ومعدات النقل فقد تراجعت حصتها في الصادرات العربية من 5.3 % إلى 4.7 % خلال الفترة نفسِها . وبالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد حافظت على أهميتها النسبية تقريبا عند مستوى العام السابق بنسبة 3.7 %.

هيكل المستوردات العربية

- تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، إلا أن حصتها تراجعت من 65.3 % في عام 2010 إلى 64.0 في % في عام 2011 . وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت من 31.2 % إلى 28.0 %. وفي المقابل ارتفعت حصة كل من المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية إلى 19.3 % و 10.1 % على التولي في عام 2011 ، وذلك مقارنة مع 16.3 % و 9.6 % في عام 2010. وارتفعت حصة فئة السلع الزراعية من 18% في عام 2010 إلى 18.7% في عام 2011 . وحصة فئة الوقود والمعادن من 13.6 % إلى 13.8% خلال الفترة نفسها .

التجارة العربية البينية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
صادرات الدول العربية إلى العالم (مليار دولار)	**796.1**	**1081.2**	**730.9**	**915.7**	**1195.8**
مستوردات الدول العربية من العالم (مليار دولار)	**539.9**	**674.4**	**613.8**	**667.1**	**752.5**
صادرات الدول العربية البينية (مليون دولار)	70.6	95.8	78	78.1	95.3
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية إلى العالم (%)	8.9	8.9	10.7	8.5	8.0
مستورات الدول العربية البينية (مليون دولار)	64.7	89.4	69.2	78.9	92.4
نسبة المستوردات العربية البينية إلى إجمالي مستوردات الدول العربية من العالم (%)	12.1	13.3	11.3	11.8	12.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

أداء التجارة العربية البينية

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة 2007- 2010 (%)
	2007	2008	2009	2010 [2]	2011 [2]	2007	2008	2009	2010	2011	
متوسط التجارة البينية العربية [1]	67.6	92.6	73.6	78.5	93.9	20.7	36.9	-20.5	6.7	19.6	5.1
الصادرات البينية العربية	70.6	95.8	78.0	78.1	95.3	20.4	35.7	-18.6	0.1	22.1	3.4
الواردات البينية العربية	64.7	89.4	69.2	78.9	92.4	21.1	38.1	-22.6	14.0	17.1	6.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

الصادرات والواردات العربية البينية (حسب الدولة) /مليار دولار

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات البينية (سيف)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2007	2008	2009	*2010	*2011	2010-2007	2011	2007	2008	2009	*2010	*2011	2010-2007	2011
مجموع الدول العربية	70,578.9	95,788.3	77,997.0	78,088.0	95,339.1	3.4	22.1	64,704.0	89,373.8	69,180.2	78,883.0	92,398.9	6.8	17.1
الأردن	1,965.4	2,608.3	2,604.5	3,001.0	3,194.2	15.2	6.4	4,528.3	5,641.6	4,567.3	5,429.9	6,842.0	6.2	26.0
الإمارات	11,692.6	14,370.2	11,691.2	13,862.2	20,119.6	5.8	45.1	6,751.0	7,935.7	6,315.2	7,595.0	9,824.6	4.0	29.4
البحرين	2,523.7	3,106.0	2,533.8	2,392.9	3,504.2	-1.8	46.4	4,700.5	6,157.5	4,457.5	3,317.3	4,501.8	11.0-	35.7
تونس	1,375.0	1,866.0	1,760.7	1,776.3	1,789.3	8.9	0.7	1,551.2	2,715.3	1,600.7	1,593.4	1,413.9	0.9	11.3-
الجزائر	1,390.7	2,308.9	1,354.5	1,854.0	2,396.4	10.1	29.3	851.1	1,041.4	1,525.8	1,585.5	2,415.7	23.0	52.4
جيبوتي	41.5	42.5	40.1	88.9	113.4	28.9	27.6	115.9	194.5	215.6	200.5	218.6	20.0	9.0
السعودية	31,538.9	38,587.6	29,611.3	21,538.5	29,487.2	-11.9	36.9	6,615.7	8,554.0	7,954.7	9,232.0	10,472.7	11.7	13.4
السودان	423.2	756.8	650.0	1,621.5	2,113.7	56.5	30.4	1,924.5	2,136.4	1,865.0	2,856.6	2,522.6	14.1	11.7-
سورية	4,554.3	7,726.0	5,490.8	4,904.6	3,611.3	2.5	26.4-	2,702.8	2,793.4	2,514.8	2,593.4	2,843.2	1.4-	9.6
الصومال	315.5	391.5	298.3	424.1	543.3	10.4	28.1	454.4	560.1	395.6	532.7	605.2	5.4	13.6
العراق	1,379.1	2,248.0	1,407.0	1,843.7	2,852.6	10.2	54.7	8,672.7	15,722.7	10,302.9	10,879.1	11,840.8	7.8	8.8
عُمان	3,695.4	5,667.7	5,227.8	6,044.0	6,886.6	17.8	13.9	4,942.3	7,485.6	5,594.7	7,053.9	7,211.1	12.6	2.2
قطر	1,691.0	2,080.7	1,786.7	1,204.3	1,312.0	-10.7	8.9	3,651.2	4,462.1	4,446.0	4,271.9	7,185.4	5.4	68.2
القمر	3.9	4.1	1.7	1.8	2.1	-22.2	13.4	21.7	28.0	20.0	23.6	34.2	3.0	44.5
الكويت	1,787.8	2,003.9	1,782.1	3,305.2	4,664.1	22.7	41.1	2,805.8	3,268.7	2,884.4	2,974.0	4,381.6	2.0	47.3
لبنان	1,322.6	1,636.1	1,026.1	1,729.3	1,509.9	9.3	12.7-	1,751.8	2,165.1	1,252.3	2,357.7	3,303.9	10.4	40.1
ليبيا	983.8	1,708.7	949.6	1,775.7	925.3	21.8	47.9-	786.7	713.6	1,145.4	1,433.5	1,096.0	22.1	23.5-
مصر	2,448.6	6,624.4	8,209.2	8,893.9	8,890.5	53.7	0.0	4,778.0	7,329.7	5,075.6	6,423.2	8,142.6	10.4	26.8
المغرب	516.9	722.8	672.0	888.1	870.7	19.8	2.0-	3,547.0	5,501.7	3,765.9	4,852.1	5,666.0	11.0	16.8
موريتانيا	4.4	5.1	4.0	6.0	16.8	10.9	179.4	79.6	67.2	54.7	270.9	221.6	50.4	18.2-
اليمن	924.6	1,323.1	895.6	932.1	535.9	0.3	42.5-	3,472.0	4,899.4	3,226.2	3,406.7	1,655.5	0.6-	51.4-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

- بالنسبة لأهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية ، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإثني عشر دولة عربية بحصص تزيد عن متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية (أي 8.0 %) في عام 2011 ، وتراوحت هذه الحصص بين أعلاه 91.1 % بالنسبة للصومال وأدناها 8.1 % بالنسبة للسعودية، التي استمر انخفاض أهمية صادراتها البينية في صادراتها الإجمالية بعد أن بلغت 15.4 % في عام 2009.
- وتراجعت أيضا أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصادرات الإجمالية لكل من الأردن ولبنان ومصر في عام 2011 ، إلا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة تبلغ 47.4 % و 35.4 % و 28.4 % على التوالي، حيث تعتبر صادراتها إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملاً مع التجارة البينية العربية.
- لا زالت الصادرات البينية تشكل حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، وبالتالي تبقى تجارتها الإجمالية أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية.

مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2011 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2011 (%)
	2007	2008	2009	2010	2011		2007	2008	2009	2010	2011	
منطقة التجارة الحرة العربية	68,987	93,122	75,604	75,487	93,383	23.7	62,762	85,478	71,057	74,258	89,958	21.1
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	31,527	41,394	33,144	27,540	38,739	40.7	19,168	29,919	23,654	25,009	32,861	31.4
إتحاد دول المغرب العربي	2,362	3,301	2,693	2,895	3,485	20.4	2,379.5	3,404	2,539	2,672	2,782	4.1
دول إتفاقية أغادير	1,387	2,116	2,225	2,192	2,233	1.9	1,552	2,059	1,951	1,937	1,959	1.1
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	9.1	9.8	9.8	8.4	7.8		11.7	13.3	11.9	11.6	12.4	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6.2	6.4	5.7	4.2	4.2		6.1	8.5	6.9	7.0	7.6	
إتحاد دول المغرب العربي	1.6	2.0	2.5	2.0	2.7		2.4	2.7	2.2	2.0	2.3	
دول إتفاقية أغادير	1.9	2.7	3.9	3.3	2.9		1.4	1.8	1.7	1.6	1.4	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

- عند مقارنة أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، تستأثر التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر، يليها نصيب التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتهما الإجمالية ضئيلة ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولا تتميز اقتصاداتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، مثل المغرب وتونس بالنسبة للاتحاد المغاربي، والأردن وتونس ومصر والمغرب بالنسبة لتجمع اتفاقية أغادير.

حصة الصادرات العربية البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية

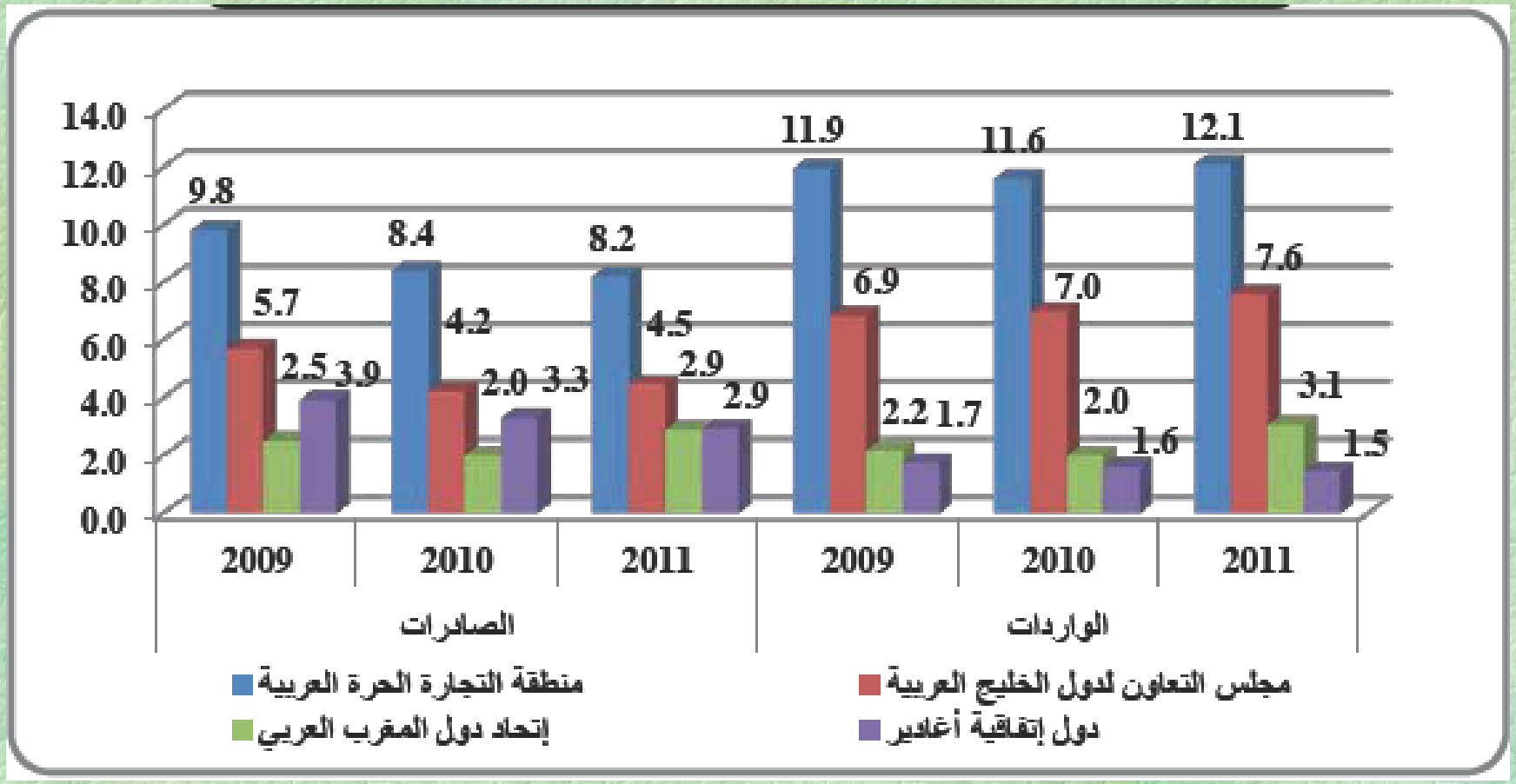

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية (%)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة 2011-2007	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة 2011-2007
مجموع الدول العربية	8.9	8.9	10.7	8.5	8.0	9.0	12.1	13.3	11.3	11.8	12.3	12.1
الأردن	43.8	41.7	51.6	50.5	47.4	47.0	33.0	33.2	32.0	34.8	37.3	34.1
الإمارات	6.5	6.0	6.1	6.5	7.1	6.5	4.5	4.5	3.7	4.1	4.3	4.2
البحرين	18.3	17.8	21.0	17.5	17.8	18.5	38.1	43.2	39.8	26.4	33.1	36.1
تونس	9.1	9.7	12.2	10.8	10.0	10.4	8.1	11.1	8.3	7.2	5.9	8.1
الجزائر	2.3	2.9	3.0	3.2	3.2	2.9	3.1	2.6	3.9	3.9	5.2	3.7
جيبوتي	71.6	55.9	35.5	86.4	90.0	67.9	21.8	28.1	28.1	28.1	25.3	26.3
السعودية	13.5	12.3	15.4	8.6	8.1	11.6	7.3	7.4	8.3	8.6	8.0	7.9
السودان	4.8	6.4	7.8	14.2	21.9	11.0	21.9	22.8	19.2	28.4	27.3	24.0
سورية	39.3	50.8	52.5	41.1	42.8	45.3	19.7	15.5	16.4	15.3	24.2	18.2
الصومال	88.5	91.5	67.3	92.9	91.1	86.3	48.1	48.8	38.9	50.7	39.0	45.1
العراق	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	46.2	46.2	24.9	24.9	24.8	33.4
عُمان	15.0	15.0	18.9	17.2	15.7	16.4	30.9	32.7	27.4	32.8	28.6	30.5
قطر	3.8	3.1	3.7	1.6	1.1	2.7	15.4	15.8	17.6	18.1	23.7	18.1
القمر	11.2	13.3	6.0	8.4	5.4	8.9	13.5	12.3	11.0	12.0	15.0	12.8
الكويت	2.9	2.3	3.6	5.4	4.8	3.8	13.2	13.1	14.2	13.3	17.3	14.2
لبنان	47.0	47.0	29.4	40.7	35.4	39.9	14.8	13.4	7.7	13.1	16.4	13.1
ليبيا	2.0	2.8	2.6	3.4	6.2	3.4	3.9	3.4	4.6	4.8	14.0	6.2
مصر	10.0	22.2	33.7	31.7	28.4	25.2	10.6	12.9	11.1	12.5	13.5	12.1
المغرب	3.4	3.6	4.8	5.0	4.2	4.2	11.1	13.1	11.5	13.6	13.3	12.5
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.6	0.4	5.5	3.5	3.7	13.8	9.2	7.1
اليمن	14.6	17.4	14.3	14.5	12.9	14.7	40.8	46.9	35.2	37.0	30.0	38.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

مساهمة التجارة البينية للدول العربية في إجمالي التجارة البينية العربية (%)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة 2007-2011	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة 2007-2011
مجموع الدول العربية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الأردن	2.8	2.7	3.3	3.8	3.4	3.2	7.0	6.3	6.6	6.9	7.4	6.8
الإمارات	16.6	15.0	15.0	17.8	21.1	17.1	10.4	8.9	9.1	9.6	10.6	9.7
البحرين	3.6	3.2	3.2	3.1	3.7	3.4	7.3	6.9	6.4	4.2	4.9	5.9
تونس	1.9	1.9	2.3	2.3	1.9	2.1	2.4	3.0	2.3	2.0	1.5	2.3
الجزائر	2.0	2.4	1.7	2.4	2.5	2.2	1.3	1.2	2.2	2.0	2.6	1.9
جيبوتي	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.3	0.3	0.2	0.2
السعودية	44.7	40.3	38.0	27.6	30.9	36.3	10.2	9.6	11.5	11.7	11.3	10.9
السودان	0.6	0.8	0.8	2.1	2.2	1.3	3.0	2.4	2.7	3.6	2.7	2.9
سورية	6.5	8.1	7.0	6.3	3.8	6.3	4.2	3.1	3.6	3.3	3.1	3.5
الصومال	0.4	0.4	0.4	0.5	0.6	0.5	0.7	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6
العراق	2.0	2.3	1.8	2.4	3.0	2.3	13.4	17.6	14.9	13.8	12.8	14.5
عُمان	5.2	5.9	6.7	7.7	7.2	6.6	7.6	8.4	8.1	8.9	7.8	8.2
قطر	2.4	2.2	2.3	1.5	1.4	2.0	5.6	5.0	6.4	5.4	7.8	6.1
القمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	2.5	2.1	2.3	4.2	4.9	3.2	4.3	3.7	4.2	3.8	4.7	4.1
لبنان	1.9	1.7	1.3	2.2	1.6	1.7	2.7	2.4	1.8	3.0	3.6	2.7
ليبيا	1.4	1.8	1.2	2.3	1.0	1.5	1.2	0.8	1.7	1.8	1.2	1.3
مصر	3.5	6.9	10.5	11.4	9.3	8.3	7.4	8.2	7.3	8.1	8.8	8.0
المغرب	0.7	0.8	0.9	1.1	0.9	0.9	5.5	6.2	5.4	6.2	6.1	5.9
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2	0.2
اليمن	1.3	1.4	1.1	1.2	0.6	1.1	5.4	5.5	4.7	4.3	1.8	4.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

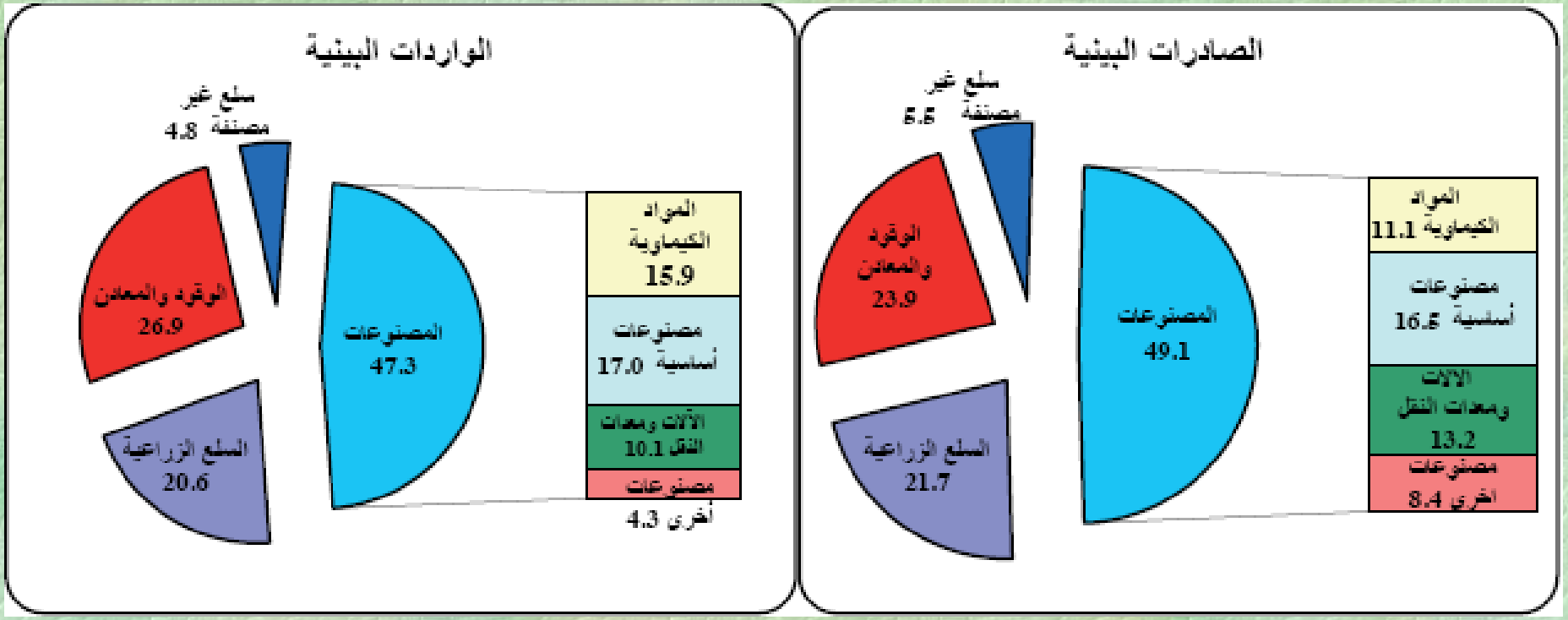

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

تنافسية الصادرات العربية

هناك ثلاثة مؤشرات مختارة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية، وهي:

- مؤشر التنوع Diversification Index
- مؤشر التركز Concentration Index
- مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index

- **مؤشر التنوع Diversification Index**، يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

- **مؤشر التركز Concentration Index**، ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين O و I وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

- **مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index**، وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2007		2010	
	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
الأردن	0.579	0.151	0.642	0.176
الإمارات	0.599	0.486	0.585	0.435
البحرين	0.721	0.406	0.705	0.341
تونس	0.553	0.173	0.544	0.162
الجزائر	0.802	0.598	0.788	0.523
جيبوتي	0.668	0.431	0.622	0.300
جزر القمر	0.723	0.548	0.749	0.506
السعودية	0.777	0.743	0.768	0.736
السودان	0.814	0.632	0.810	0.755
سوريا	0.647	0.307	0.637	0.264
العراق	0.815	0.966	0.876	0.972
عمان	0.738	0.604	0.683	0.458
قطر	0.801	0.502	0.796	0.486
الكويت	0.817	0.688	0.807	0.723
لبنان	0.630	0.104	0.619	0.098
ليبيا	0.809	0.839	0.806	0.795
مصر	0.666	0.311	0.587	0.133
المغرب	0.675	0.155	0.664	0.155
موريتانيا	0.789	0.479	0.805	0.484
اليمن	0.802	0.771	0.773	0.721
ماليزيا	0.463	0.176	0.469	0.165
سنغافورة	0.480	0.250	0.491	0.266
كوريا	0.451	0.156	0.583	0.213
متوسط العالم	0.000	0.077	0.000	0.075

المصدر: الاونكتداد، حسب التصنيف SITC wer 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

ترتيب الدول العربية بحسب مؤشر كفاءة التجارة حسب نوع المنتج

الدولة	المنتجات الزراعية	الأغذية المصنعة	الغزل والنسيج	المنتجات الجلدية	المنتجات المعدنية	المنتجات الالكترونية	الملابس الجاهزة
الأردن	79	91	67	76	89	71	67
البحرين	133	102	75	–	27	111	105
تونس	103	51	68	34	59	30	16
الجزائر	131	135	–	115	131	134	–
السعودية	136	92	85	108	84	112	123
السودان	133	162	–	–	143	136	–
سورية	91	106	48	60	91	76	43
عمان	92	84	99	111	66	82	114
قطر	179	159	113	–	82	69	100
الكويت	176	110	106	100	111	85	108
لبنان	84	57	51	81	55	53	83
ليبيا	181	167	–	117	121	130	–
مصر	58	47	52	73	54	62	60
المغرب	67	59	95	40	93	49	20
موريتانيا	123	147	–	–	–	–	–
اليمن	143	143	–	112	141	135	–

المعهد العربي للتخطيط المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

- يلاحظ مما سبق **ضعف التجارة البينية العربية** حيث لا يتجاوز 8% من حجم التجارة العربية، وفي الإمكان إزالة المعوقات أمامها لتحرير التجارة العربية والتي بلغت صادراتها 1196 مليار دولار عام 2011. وهناك مجالات وفرص كثيرة متاحة للتعاون العربي، وتوجد المنظمات الاقتصادية في إطار الجامعة العربية، وتوجد الدراسات التي تؤكد جدوى التعاون العربي، وهنا يتزايد دو الإعلام في توضيح المنافع والمزايا التي تعود على الوطن العربي، وتوعية وتعبئة الإنسان العربي وهو المنوط به تحقيق التعاون والتكامل العربي والمستفيد منه.

التحديات التي تواجه الصادرات العربية:

- التركز السلعي للصادرات، حيث تمثل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات العربية.
- ضعف تنافسية الصادرات العربية التي تستند إلى التكنولوجيا باعتبار أن الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ذات أهمية نسبية أكبر مقارنة بالصادرات عالية التكنولوجيا التي تعدّ متواضعة نسبيا، وذلك بالرغم من حدوث بعض التحسن نحو تصدير منتجات متوسطة وكثيفة الاستعمال التكنولوجي لدى عدد من الدول.
- معوقات تتعلق بالخدمات اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل، خاصة بين دول المشرق والمغرب العربي، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة وغيرها من القيود الإدارية والإجراءات غير الجمركية، وضعف البرامج التسويقية وفقدان الجودة لعدم تطبيق المواصفات والمقاييس الدولية.
- بالإضافة إلى ضعف برامج التمويل القائمة على بناء الأسواق التصديرية، وهو ما يستلزم تبني سياسات تستهدف تشجيع التخصص في الإنتاج حسب الميزة النسبية وتحسين بنية كفاءة التجارة من كافة جوانبها ومنها تلك المتعلقة بالممارسات التجارية والجمارك والنقل والمعلومات والاتصالات والتمويل

معوقات تنمية حركة التجارة العربية البينية

- على الرغم من الظروف والإمكانيات التي تزيد من فرص نجاح التجارة العربية البينية خاصة في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة والتي ساهمت في تدني مستوى التجارة العربية البينية إلى حدود 8% .
- من أهم هذه المعوقات و المشاكل ما يلي:

- **غياب الشفافية و المعلومات** حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة.
- **التميز في المعاملة الضريبية** و تتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فر ص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.

- **القيود الفنية:** و هي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج و تعدد و تضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات و اللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات و غيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات و المقاييس دون إشعار مسبق، بالإضافة إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.
- **القيود الإدارية:** و هي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة، مشاكل النقل بالعبور، و إجراءات التخليص الجمركي وتكاليفها، و كذا الإجراءات المعقدة لفحص العينات و التخليص عند المعابر الحدودية

- **القيود النقدية و المالية:** إن بعض الدول العربية ما زالت لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان (ما عدا دول مجلس التعاون، لبنان و الأردن التي تفرض قيود نقدية) . بالإضافة إلى المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة و هذا بالرغم من تأكيد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته رقم 72 في أفريل 2003 بقرار رقم 1431 بشأن (**إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة، و إلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات)**

- **المغالاة في طلب الاستثناءات:** حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية و الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، و عدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيها، فأصدر المجلس في دورته بتاريخ آذار 2002 قرار رقم 233 بالحد من طلب الاستثناء و جعله في حدود لا تضر بالتطبيق، بحيث لا تتجاوز 15% من متوسط الصادرات و لمدة 5 سنوات متاحة و أن تكون مبررة و منسجمة مع ما نصت عليه المادة 5 من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ،كما لا يجوز تطبيق أكثر من استثناء واحد للسلعة الواحدة،أي أن السلعة التي تحصل على استثناء لا يجوز للدولة أن تطلب استثناءها مرة أخرى، وان لا يقع ضرر نتيجة التحرير التدريجي على السلعة التي يطلب لها الاستثناء .

- **فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية:** لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحضر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دامت أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة هامة في اقتصادها ، حيث لم تلتزم بتطبيق نص تحرير السلع الزراعية و الحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيير عليها .

- **ضعف بعض المقومات:** في مقدمتها وسائل النقل البري و البحري، الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة و متدنية، و هذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا .
- **عدم تحديد قواعد المنشأ:** إن التأخير الحاصل في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لها، يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة و بالأخص قضية الاستثناءات، الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من تحديد قواعد المنشأ التفصيلية تحديدا دقيقا للوقف و الحد من التلاعب . و أيضا حتى يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية و العمل على توظيفها توظيفا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي

- **ضعف تجارة قطاع الخدمات في المنطقة:** رغم دعوة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلى أنها ما زالت مقتصرة على خمسة دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن و موريتانيا بقيمة إجمالية قدرت بـ 69,6 مليار دولار.
- حيث أن لتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاستثماري و يؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل.

واقع الاستثمارات العربية البينية

- يعتبر الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير في معظم دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، بسبب مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وإذا ما وجهت الاستثمارات بشكل سليم نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، فإنها ستؤدي إلى معالجة التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، بوصفها أداة مهمة من الأدوات التي تساهم وبشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن.
- ولعل من أهم الوسائل التي تساهم بشكل كبير في معالجة المشاكل الاقتصادية هو تحفيز وتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية، حتى يتسنى للاقتصاد الوطني القيام بأعباء تحقيق المستويات المبتغاة من النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص العمل والسيطرة على أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

- ويساهم الاستثمار في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والمتمثلة بالعجز في الميزان التجاري من خلال التركيز على تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية و التصديرية، و مشكلة عجز الموازنة العامة حيث سيعمل زيادة الاستثمار إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي مما يعني زيادة ايردات الدولة من الضرائب والرسوم، وبالتالي خفض عجز الموازنة من جهة أخرى، هذا فضلا عن الآثار الايجابية لتفعيل مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية والتي تقوم الحكومات عادة بها، الأمر الذي سيساعد الحكومات العربية في تقليل النفقات الرأسمالية، وزيادة عائدات الخزينة من الإيرادات التي يحققها القطاع الخاص من الأرباح.

- وأمام الأهمية الكبيرة للاستثمار، لابد من قيام الحكومات العربية بتحفيز القطاع الخاص العربي لتوطين أكبر نسبة ممكنة من الاستثمارات المحلية والعمل على زيادة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص المحلي ونظرائه من القطاع الخاص العربي من جهة والقطاع الخاص الأجنبي من جهة أخرى، وذلك في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تحسن من فرص التوظيف وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

المناخ الاستثماري في الدول العربية:

- يعرف مناخ الاستثمار على انه مجمل الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال وتوطينه. ويعبر مناخ الاستثمار عن الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لحفز وتوطين الاستثمارات المحلية من القطاع الخاص المحلي وجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- فالدولة التي يتمتع مناخها الاستثماري بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) وتوفر بنية تحتية متينة، فضلاً عما تقدمه من الإعفاءات والحوافز والامتيازات والضمانات، هي التي تستحوذ على اكبر قدر من الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية. وقد بذلت الدول العربية في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لحفز وتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال عدد من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص.

واقع البيئة الاستثمارية للدول العربية حسب تقرير Doing Business

- يصدر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي أحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي، ويقدم مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر الدول المشمولة، وبمدن مختارة على المستويين دون الوطني والإقليمي.
- يقيس التقرير الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياة المشروع. كما يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان على المنافسة نحو زيادة كفاءة الإجراءات الحكومية الناظمة لبيئة الأعمال، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الوقت؛

ترتيب الدول العربية حسب المؤشر العام لممارسة أنشطة الأعمال (المؤشر العام للتقرير)

الترتيب حسب تقرير 2014	الدولة	2014	2013	2012	2011
1	الإمارات	23	26	33	35
2	السعودية	26	22	12	10
3	البحرين	46	42	38	33
4	عمان	47	47	49	53
5	قطر	48	40	36	38
6	تونس	51	50	46	40
7	المغرب	87	97	94	115
8	الكويت	104	82	67	71
9	لبنان	111	115	104	103
10	الأردن	119	106	96	95
11	مصر	128	109	110	108
12	اليمن	133	118	99	94
13	فلسطين	138	135	131	126
14	السودان	149	143	135	135
15	العراق	151	165	164	159
16	الجزائر	153	152	148	143
18	سوريا	165	144	134	136
20	ليبيا	187	188	–	–

المصدر: تقرير سهولة ممارسة الأعمال Doing Business 2014، IFC

الموقع التنافسي للدول العربية وفق تقرير التنافسية العالمي
Global competitiveness Report 2013

- يصدر هذا التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعد من أهم التقارير الذي يقيس تنافسية اقتصادات الدول المشاركة من خلال مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index "GCI")، والذي يتفرع منه عدد من المؤشرات والعوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد وبيئة الأعمال.

الموقع التنافسي للدول العربية وفق تقرير التنافسية العالمي

الترتيب	الدولة	الترتيب لعام 2014-2013	الترتيب لعام 2012-2013	الترتيب لعام 2011	الترتيب لعام 2010
1	قطر	↓13	11	14	17
2	الإمارات	↑19	24	27	25
3	السعودية	↓20	18	17	21
4	عمان	↓33	32	32	34
5	الكويت	↑36	37	34	35
6	البحرين	↓43	35	37	37
7	الأردن	↓68	64	71	65
8	المغرب	↓77	70	73	75
9	الجزائر	↑100	110	87	86
10	لبنان	↓103	91	89	92
11	ليبيا	↓108	113	---	100
12	مصر	↓118	107	94	81
13	موريتانيا	↓141	134	137	135
14	اليمن	↓147	140	138	---

تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية والمرخص لها وفق الدولة
(مليون دولار)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
السعودية	12.20	20.60	27.00	198.00	82.00	76.80	651.40	716.90	297.30	958.00	28797.00	1649.00	6388.00	12758.00	11623.00	–	64.255.20
السودان	38.80	554.00	142.50	70.30	151.70	414.60	554.90	567.40	610.00	657.00	2455.00	2004.00	3339.80	4806.50	4036.00	2909.20	23.311.70
لبنان	157.80	250.00	312.00	400.00	500.00	350.00	225.00	650.00	850.00	1050.00	1779.80	2266.80	3342.80	2661.10	–	–	14.795.30
مصر	455.00	711.00	532.00	390.00	277.00	113.00	96.50	100.40	125.50	418.00	363.10	3273.60	1874.60	2422.00	1711.70	1528.60	14.392.00
الإمارات	–	–	–	380.00	176.00	196.00	215.00	217.50	650.20	525.00	0.00	2316.00	–	3559.70	3019.00	–	11.254.40
الجزائر	3.50	–	–	122.00	85.80	347.50	350.00	54.60	80.40	263.30	260.55	–	476.00	5666.00	–	–	7.709.65
المغرب	59.80	61.20	48.00	48.60	22.20	24.80	39.50	12.80	672.10	1105.40	1121.44	350.15	832.59	841.10	608.60	615.80	6.464.07
سورية	333.50	303.00	328.00	212.00	224.00	8.70	43.50	46.50	42.40	427.20	955.40	225.00	370.00	1539.60	–	–	5.058.80
تونس	54.70	70.20	135.00	290.00	506.00	49.10	69.10	75.00	67.40	107.30	153.76	2363.80	165.50	213.20	144.60	166.40	4.631.06
الأردن	35.70	13.50	10.60	12.70	24.20	26.20	27.60	21.00	17.60	27.00	299.43	959.90	816.45	473.20	756.30	265.2	3.786.6
عمان	4.20	24.00	18.70	42.00	45.80	–	–	–	–	62.60	573.31	–	2653.32	–	–	–	3.423.93
اليمن	11.90	86.00	11.00	22.20	16.70	68.50	6.50	139.40	126.40	58.80	203.92	849.59	92.02	392.78	652.20	191.80	2.929.71
ليبيا	–	–	–	–	–	80.40	85.00	82.70	102.60	23.60	300.30	246.40	302.10	31.60	47.50	–	1.302.20
البحرين	13.00	–	–	16.00	14.00	–	217.40	159.60	191.70	274.20	–	–	–	–	–	–	885.90
فلسطين	250.00	–	24.80	56.00	–	–	–	–	–	0.30	0.49	–	–	–	–	–	331.59
قطر	–	–	–	54.40	58.00	61.80	65.50	68.50	10.00	–	–	–	–	–	–	–	318.20
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	7.20	5.10	–	–	12.30
الإجمالي	**1,430.10**	**2,093.50**	**1,589.60**	**2,314.20**	**2,183.40**	**1,817.40**	**2,646.90**	**2,912.30**	**3,843.60**	**5,957.70**	**37,263.49**	**16,504.24**	**20,660.38**	**35,369.88**	**22,598.90**	**5,677.00**	**164,862.59**

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2010

الاستثمارات العربية البينية وفق الدولة المستضيفة والمصدرة لها 2010

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة						الإجمالي
	السودان	مصر	المغرب	اليمن	تونس	الأردن	
مصر	2.135.9	–	38.9	100.0	1.7	0.3	2.277
السعودية	239.1	368.5	71.0	10.1	5.7	229.1	923
الإمارات	57.5	404.0	279.7	0.2	52.6	35.8	830
ليبيا	31.7	335.0	1.1	–	52.5	–	420
الكويت	7.3	150.8	124.2	75.8	0.4	–	358
سورية	198.3	–	13.7	0.2	0.1	–	212
قطر	22.3	99.9	27.4	0.9	40.0	–	190
البحرين	–	82.5	11.1	–	0.4	–	94
الأردن	68.5	7.3	6.3	3.8	0.9	–	87
لبنان	55.3	14.4	2.6	0.8	–	–	73
سلطنة عمان	33.6	12.6	3.1	–	–	–	49
اليمن	12.4	17.2	–	–	–	–	30
العراق	22.5	–	1.3	–	4.2	–	28
تونس	0.5	1.5	25.5	–	–	–	27
فلسطين	24.9	–	–	–	–	–	25
موريتانيا	–	–	10.1	–	–	–	10
الجزائر	–	–	–	–	6.2	–	6
السودان	–	1.1	–	–	–	–	1
غير مصنفة	–	33.8	–	–	1.7	–	36
الإجمالي	2.910	1.529	616	192	166	265	5.678

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2010

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى عدد من الدول العربية (مليون دولار)

الدولة / السنة	2009		2010	
	القيمة	الوزن النسبي (%)	القيمة	الوزن النسبي (%)
السعودية	36.457.8	42.3	21.560.1	33.5
قطر***	8.722.0	10.1	6.593.5	10.3
مصر	6.711.6	7.8	6.385.6	9.9
لبنان	4.803.6	5.6	4.954.9	7.7
المغرب	3.133.9	3.6	4.361.8	6.8
الإمارات	4.002.7	4.6	3.948.3	6.1
السودان	4.633.1	5.4	3.688.7	5.7
ليبيا***	2.674.0	3.1	3.114.0	4.8
الجزائر	2.540.0	2.9	2.050.0	3.2
العراق*	1.451.5	1.7	1.948.0	3.0
سورية*	2.570.0	3.0	1.850.0	2.9
الأردن	2.428.6	2.8	1.702.8	2.6
تونس	1.687.9	2.0	1.589.9	2.5
اليمن	654.8	0.8	196.3	0.3
البحرين	257.1	0.3	155.8	0.2
الكويت	1.112.0	1.3	80.3	0.1
موريتانيا*	(3.1)	(0.0)	56.6	0.1
جيبوتي**	100.0	0.1	40.0	0.1
فلسطين	32.8	0.0	--	--
الصومال	108.0	0.1	--	--
سلطنة عمان	2.210.7	2.6	--	--
إجمالي الدول العربية	86.289.0	100.0	64.276.5	100.0

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2010

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى عدد من الدول العربية (مليون دولار)
خلال الفترة 2000-2009

الدولة / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الإجمالي
السعودية	183	504	453	778	1.942	12.097	17.140	22.821	38.151	36.458	130.528
الإمارات	(506)	1.184	1.314	4.256	10.004	10.900	12.806	14.187	13.700	4.003	71.847
مصر	1.235	510	647	237	2.157	5.376	10.043	11.578	9.495	6.712	47.990
لبنان	964	1.451	1.336	2.860	2.484	3.321	3.132	3.376	4.333	4.804	28.061
قطر	252	296	624	625	1.199	2.500	3.500	4.700	4.107	8.722	26.524
السودان	392	574	713	1.349	1.511	2.305	3.541	2.436	2.601	4.633	20.056
المغرب	422	2.808	481	2.314	895	1.653	2.450	2.803	2.487	3.134	19.449
الأردن	913	274	238	547	937	1.984	3.544	2.622	2.829	2.429	16.317
ليبيا	141	(113)	145	143	357	1.038	2.013	4.689	4.111	2.674	15.198
الجزائر	438	1.196	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.646	2.540	13.939
تونس	779	487	821	584	639	783	3.308	1.616	2.758	1.688	13.462
سلطنة عمان	83	5	122	26	111	1.538	1.597	3.332	2.359	2.211	11.384
البحرين	364	80	217	517	865	1.049	2.915	1.756	1.794	257	9.814
سورية	270	110	115	160	320	583	659	1.242	1.467	2.570	7.496
العراق	(3)	(6)	(2)	(0)	300	515	383	972	1.856	1.452	5.466
اليمن	6	136	102	6	144	(302)	1.121	917	1.555	655	4.338
موريتانيا	40	77	67	102	392	814	106	138	338	(3)	2.071
الكويت	16	(175)	4	(68)	24	234	122	116	(51)	1.112	1.334
جيبوتي	3	3	4	14	39	59	164	195	234	100	815
الصومال	0	0	0	(1)	(5)	24	96	141	87	108	451
فلسطين	62	19	9	18	49	47	19	28	52	33	335
إجمالي الدول العربية	6.056	9.418	8.476	15.101	25.245	47.600	70.453	81.328	96.908	86.289	446.874
الدول النامية	256.465	214.696	176.063	183.912	291.919	330.130	434.366	564.930	630.013	478.349	763.220
العالم	1.401.466	825.280	628.114	565.739	732.397	985.796	1.459.133	2.099.973	1.770.873	1.114.189	1.454.593
الدول العربية (% من العالم)	0.4	1.1	1.3	2.7	3.4	4.8	4.8	3.9	5.5	7.7	30.7

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2010

الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من عدد من الدول العربية (مليون دولار)
خلال الفترة 2000-2009

الدولة / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الإجمالي
الامارات	423.7	213.7	441.1	991.2	2,208.3	3,749.5	10,891.8	14,567.7	15,800.0	2,722.9	52,009.8
الكويت	(303.1)	(242.0)	(78.0)	(5,016.0)	2,581.0	5,142.1	8,240.0	10,156.0	8,858.0	8,737.0	38,075.0
السعودية	1,550.0	45.6	2,020.0	473.0	78.7	6,602.9	5,397.6	12,729.9	1,450.3	6,525.9	36,874.0
قطر	17.7	17.2	(21.0)	88.2	437.9	351.9	127.4	5,160.2	6,028.7	3,772.1	15,980.4
ليبيا	98.0	(174.6)	(136.0)	62.6	(286.0)	128.0	(534.0)	3,933.0	5,888.0	1,165.0	10,144.0
لبنان	108.4	1.2	0.2	611.0	827.1	715.5	874.7	848.1	986.6	1,125.8	6,098.4
البحرين	9.6	216.0	190.2	741.4	1,035.6	1,135.4	980.1	1,669.1	1,620.5	(1,791.5)	5,806.2
مصر	51.2	12.4	27.8	20.7	158.9	92.0	148.4	664.8	1,920.2	571.1	3,667.5
المغرب	58.6	97.1	28.4	12.2	30.9	74.6	445.1	621.4	485.2	470.0	2,323.4
سلطنة عمان	(2.0)	55.0	0.0	88.4	41.6	233.6	274.6	(36.4)	585.2	405.7	1,645.7
الجزائر	18.0	9.0	99.8	14.2	257.9	56.9	34.6	295.4	317.9	308.9	1,412.6
فلسطين	213.2	377.3	359.7	48.5	(45.9)	13.0	125.1	(8.1)	(8.3)	36.2	1,110.7
العراق	..	..	..	..	..	88.7	305.0	8.0	33.6	115.5	550.8
اليمن	(8.8)	0.6	39.3	61.4	21.5	65.0	55.9	53.8	66.0	66.4	421.2
سورية	43.6	9.1	122.1	55.7	54.3	79.8	(11.4)	2.0	1.5	(2.6)	354.2
الأردن	8.6	31.6	13.8	(3.7)	18.2	163.2	(138.1)	48.1	12.8	72.4	227.0
تونس	1.8	5.8	6.5	5.4	4.2	12.6	33.1	20.1	41.9	76.7	207.9
السودان	..	..	..	..	..	..	7.3	10.7	98.2	45.0	161.2
موريتانيا	..	..	..	(1.0)	4.0	2.0	5.1	3.8	4.1	..	18.0
إجمالي الدول العربية	2,286.6	669.1	3,107.4	(1,751.3)	7,420.0	18,706.7	27,262.1	50,747.8	44,190.4	24,422.5	177,088.0
الدول النامية	134,966.2	82,903.2	49,669.5	45,469.7	120,423.0	127,140.3	228,690.8	292,147.0	296,285.6	229,158.6	177,267.3
العالم	1,232,888.2	753,076.6	537,095.4	565,732.3	920,252.9	893,092.9	1,410,573.8	2,267,547.3	1,928,798.7	1,100,993.2	354,373.3
الدول العربية (% من العالم)	0.2	0.1	0.6	(0.3)	0.8	2.1	1.9	2.2	2.3	2.2	50.0

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010 .

معيقات البيئة الاستثمارية في الدول العربية:

- **عدم الاستقرار السياسي "الداخلي والخارجي"** في عدد من الدول العربية جراء تداعيات ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، حيث يلاحظ أن هناك تفاوت في مستوى الأمن والاستقرار بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تنعم به عدد من الدول العربية بالأمن بالاستقرار السياسي ما زالت دول أخرى تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار فيها وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى دول أخرى حيث يتوفر فيها عنصري الأمن والاستقرار السياسي.

- **أما فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية**، فتتسم بعض الدول العربية ببعض الخصائص والتي ما زالت تعاني منها حتى الآن مثل التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي خاصة في السنوات الأخيرة التي أعقبت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وارتفاع معدل البطالة، وعجز الموازنة العامة لمعظم الدول العربية غير النفطية، بالمطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم إجمالي الدين العام للدول العربية بالمطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تزايد نسبة وحجم الدين المحلي من إجمالي المديونية "الداخلية والخارجية" والتي تصل إلى حوالي 45% مما يشكل مزاحمة كبيرة للقطاع الخاص على التمويل خاصة للأغراض الاستثمارية حيث تفضل البنوك إقراض الحكومة على حساب القطاع الخاص نظرا لقلة المخاطر، في حين أن مصادر إيرادات الموازنات العامة للجدول العربية تعتمد بشكل كبير إما على النفط، أو الإيرادات الضريبية، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية.

	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.2	7.1	0.3	4.6	2.7
معدل البطالة (%)	–	–	–	–	16
عجز / فائض الموازنة العامة للدول العربية غير النفطية (مليار دولار).	128	276.6	30.9–	28.4	134.1
كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (%).	10.2	17.4	2.4–	1.9	7.2
عجز / فائض الموازنة العامة للدول العربية غير النفطية (مليار دولار).	15–	16.4–	24.6–	31.4–	39.8–
كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.5–	4.0–	5.6–	6.5–	7.8–
إجمالي الدين العام العربي (مليار دولار)	–	–	–	447.1	468.5
نسبة إجمالي الدين العام العربي من الناتج المحلي الإجمالي (%).	–	–	–	47.2	44.0
الدين العام الداخلي للدول العربية (مليار دولار).	–	–	–	274.1	292.4
الدين العام الخارجي للدول العربية (مليار دولار).	–	–	–	173	176.2
إجمالي إيرادات الدول العربية	580.4	854.9	596.2	707	893
الإيرادات الضريبية (مليار دولار)	–	–	133.6	132	142
الإيرادات غير الضريبية (مليار دولار)	–	–	–	50.2	58.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

- ما زالت بعض الدول العربية تعاني من بعض المشاكل الإدارية الخاصة بالعملية الاستثمارية والمتمثلة بالبيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، وضعف دقة في البيانات والمعلومات، والضعف في التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.
- وتتسم البيئة القانونية والتشريعية بعدم استقرار القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر، كما أن هناك تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية، وعدم ملائمة بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم، بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

وسائل تحسين المناخ والبيئة الاستثمارية في الدول العربي :

- لتحسين المناخ والبيئة الاستثمارية للدول العربية لا بدمن العمل على الارتقاء بمجموعة من العوامل التي تساهم في تهيئة بيئة استثمارية محفزة للقطاع الخاص المحلي، وجاذب للاستثمار الاجنبي، وهذه العوامل كما يلي:
- **مجموعة العوامل البنية الأساسية:**
- **مجموعة العوامل القانونية:**
- **مجموعة العوامل الاقتصادية والمالية**
- **مجموعة العوامل التنظيمية والإجرائية والإدارية**

مجموعة العوامل البنية الأساسية:

- تعزيز البنية التحتية في الدول العربية، من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة والمياه. والتي تعتبر من أهم المتطلبات للمستثمر المحلي والعربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.
- توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع مختلف دول العالم للتغلب على مشكلة ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، و انخفاض مستوى الدخل الفردي بهدف دعم المستثمرين من القطاع الخاص بتسويق منتجاته وخدماته.
- تعزيز قوة أسواق رأس المال في الدول العربية.
- إقامة المناطق الحرة، والاقتصادية تتدفق خلالها التجارة بلا رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.

مجموعة العوامل القانونية:

- توحيد كافة القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية للحد من مشكلة تشتت المستثمر بين التشريعات الاستثمارية المتعددة في معظم الدول العربية.
- العمل على استقرار وثبات التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية مما يولد لدى المستثمر الثقة و الاطمئنان على استثماراته.
- تعزيز الوضوح والشفافية في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار وإيجاد لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.
- إعادة النظر بأنظمة الحوافز الاستثمارية بحيث يتم ربط حجم الإعفاء الضريبي والجمركية وغيرها بمدى توفير المشروع لفرص عمل للعمالة الوطنية، وحجم التصدير بحيث كلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي للتشجيع على زيادة الإنتاج مستقبلا.

مجموعة العوامل الاقتصادية والمالية

- تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، من خلال إصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات في إطار الالتزام بالمفاهيم الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.
- السيطرة على أدوات الاقتصاد الكلي من خلال السعي لرفع معدلات النمو اقتصادي، وتقليص العجز في الميزان التجاري، وخفض عجز الموازنة العامة كرقم مطلق ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض المديونية الخارجية والداخلية و توليد فرصة عمل جديدة سنويا لخفض معدلات الفقر والبطالة.
- الحد من التقلبات الاقتصادية مما يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الوضوح والشفافية للتوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار والحد من تضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية، وذلك لتعزيز ثقة المستثمر في الاقتصاد الوطني.

- توفير وتحديث قواعد البيانات عن الاقتصاد والمناخ الاستثماري التي يحتاجها المستثمر بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل وغيرها .
- العمل على توفير التمويل المحلي اللازم، ووقف مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص فيما يخص بعملية الاقتراض الداخلي، حيث أن البنوك المحلية تفضل عادة إقراض الحومة على القطاع الخاص نظرا للضمانات وتقليل المخاطر .
- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية الموجه للاستثمار في الدول العربية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات .

مجموعة العوامل التنظيمية والإجرائية والإدارية

- توحيد الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية المشرفة على الاستثمار، للحد من تضارب الاختصاصات والصلاحيات فيما بينها وتعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر.
- تعزيز مفهوم الشبك الواحد (النافذة الاستثمارية) لتسهيل الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار والسرعة في اتخاذ القرارات وإنجاز المعاملات الاستثمارية و، رفد هيئات تشجيع الاستثمار بكوادر بشرية ذات كفاءة ومدربة وتمتلك من الصلاحيات ما يمكنها من إنجاز المعاملات الاستثمارية بكفاءة عالية.

دراسة تحليلية لأثر اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة الأمريكية

"دراسة حالة"

اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية

- وقع الأردن على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام 2000 كرابع دولة في ذلك الوقت، بهدف زيادة الصادرات الأردنية وفتح سوق كبير أمام المنتجات الأردنية، وتشجيع استقطاب الاستثمارات، وتطوير فرص التبادل التجاري بين البلدين.
- تنص هذه الاتفاقية على تحرير التجارة بالسلع والخدمات وتقديم تسهيلات في دخول السلع والخدمات الأردنية إلى السوق الأمريكي عن طريق التدرج بالإعفاءات من الرسوم الجمركية لتصل إلى الإعفاء الكامل وبنسبة 100% بعد مضي عشر سنوات منذ سريانها لجميع السلع والبضائع المنصوص عليها في بنود الاتفاقية.

قواعد المنشأ

- تنطبق "**قواعد المنشأ**" على المنتجات الصناعية كافة والمنتجات الزراعية الطازجة والناشفة والمصنعة. وتتمثل قواعد المنشأ بالأنظمة التي تحدد نسب المكونات (المدخلات) والتي يتم استخدامها في صناعة أو إنتاج السلعة، مما يكسبها صفة سلعة "صنع في" أو "منتج من" الأردن أو الولايات المتحدة

كيف تستطيع تأهيل المنتج للحصول على معاملة إعفاء من الرسوم والجمارك من خلال اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية

- يجب المساهمة بما نسبته 35% كحد أدنى من القيمة المقدرة للبضاعة المنتجة من قبل مصنع داخل الأردن وحرية الحصول على النسبة المتبقية (65%) من أي مكان في العالم. . . وهناك أسلوبان لتحقيق ذلك:
- المساهمة بما نسبته 35% كاملة.
- المساهمة بما نسبته 20% على الأقل من قبل مصنع أردني و 15% من الولايات المتحدة الأمريكية.

الموضوع	منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية
الهيكل القانوني	اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن.
الإعفاءات من الجمارك والسقوف الكمية	تتوزع التخفيضات على التعرفة والتحرير في القيود الكمية من الحال وعلى مدى العشر سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية.
منتجات القطاعات المشمولة بالتحرير التجاري (تسهيل النفاذ إلى الأسواق والحصول على المعاملة الوطنية)	منتجات القطاعين الصناعي والخدماتي.
مدخلات الإنتاج المطلوبة ومتعلقة فقط بمنتجات القطاع الصناعي	المساهمة بما نسبته 35% كحد أدنى من القيمة المقدرة للبضاعة المنتجة من قبل مصنع داخل الأردن، وهناك وسيلتين مبدئيا لتجميع النسبة المطلوبة.
المساحة الجغرافية المشمولة	تغطي كامل الأردن.
العمل والعمال	تسري الالتزامات العامة في هذا المجال، ويتم الاعتماد على شروط قانون العمل المعمول فيه.

تقييم الاثر الاقتصادي للاتفاقية على الاقتصاد الأردني

- هل الاتفاقية عززت فرص تطوير تجارة الأردن الخارجية مع الولايات المتحدة؟
- هل أدت الإتفاقية إلى زيادة الصادرات الاردنية الى الولايات المتحدة؟
- هل أدت الاتفاقية إلى التأثير الايجابي على الميزان التجاري بين البلدين ولصالح الاردن.
- هل ساهمت الاتفاقية بجذب الاستثمارات إلى الاردن.

(أولا) الاثر على الصادرات:

الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الامريكية قبل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين
مليون دينار أردني

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط خلال فترة الاتفاقية
الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة	7.3	8.9	14.7	13.7	4.9	5.6	9.3	77.8	13.6
% من الصادرات الكلية	1.1	1.1	1.5	1.3	0.5	0.5	0.9	4.1	1.4

الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الامريكية بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين
(مليون دينار أردني)

السنة	الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة	% من الصادرات الكلية
2001	164.5	12.2
2002	304.4	19.6
2003	468.5	28
2004	722.2	31
2005	790.2	30.7
2006	907.7	31.0
2007	874.9	27.5
2008	763.1	16.8
2009	612	14.9
2010	655.8	15.6
2011	733.8	15.4
2012	788.5	16.6
المتوسط للفترة بعد الاتفاقية	711	22

الاثر على المستوردات

السنة	المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة (مليون دينار)	% من المستوردات الكلية
1993	311.5	12.7
1994	232.6	9.8
1995	240	9.3
1996	294	9.7
1997	274	9.5
1998	258	9.5
1999	259.7	9.9
2000	321.9	9.9
المتوسط للفترة بعد الاتفاقية	274.2	10.0

السنة	المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة	% من المستوردات الكلية
2001	280.7	8.1
2002	278.6	7.7
2003	276.2	6.8
2004	393.9	6.8
2005	416.9	5.6
2006	393.3	4.8
2007	449.1	4.6
2008	549.2	4.6
2009	707.3	5.8
2010	615.6	5.6
2011	765.1	5.9
المتوسط للفترة بعد الاتفاقية	465.9	6.0

الميزان التجاري الأردني الأمريكي (مليون دينار أردني)

السنة	الصادرات 1	المستوردات 2	الميزان التجاري العجز/الفائض 3
1993	7,265	311,492	-304,227
1994	8,920	232,545	-223,625
1995	14,676	240,512	-225,836
1996	13,774	294,904	-281,130
1997	4,911	274,980	-270,069
1998	5,598	258,072	-252,474
1999	9,319	259,655	-250,336
2000	44,848	321,982	-277,134
2001	164,552	280,722	-116,170
2002	304,393	278,608	25,785
2003	468,564	276,223	192,341
2004	722,203	393,924	328,279
2005	790,204	416,989	373,215
2006	907,768	393,293	514,475
2007	874,971	449,021	425,950
2008	736,160	549,119	187,041
2009	612,000	707,300	-95,300
2010	655,800	615,600	40,200
2011	733,800	765,100	-31,300

تطور الصادرات والمستوردات الاردنية من والى أمريكا
(مليون دينار أردني)

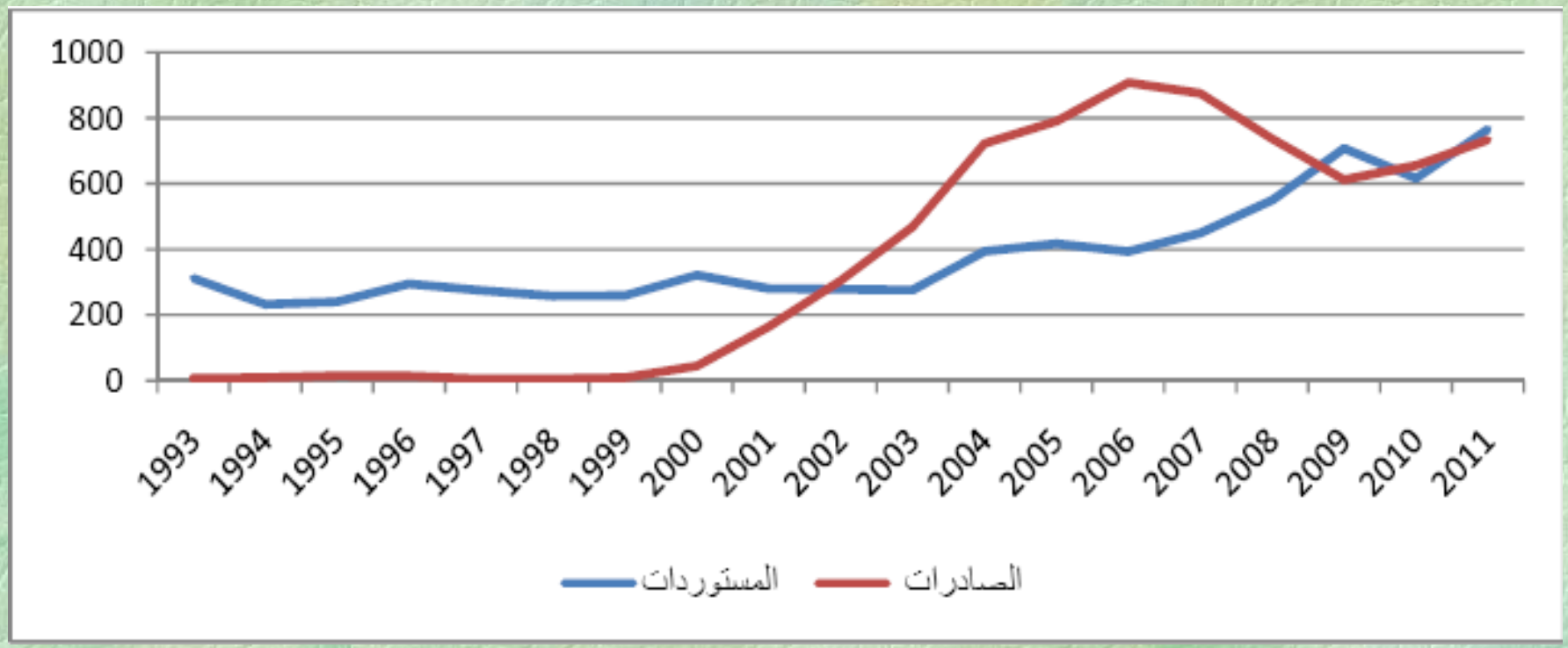

المصادر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012
- التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،الأداء والمعوقات في الفترة(1998-2010) . ابورحلة ميلود،المركز الجامعي غليزان. الجزائر، د .بوثلجة عبد الناصر،جامعة تلمسان.الجزائر .
- عبد الناصر الزيود وجهاد أحمد أبو السندس، تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا في حجم التبادل التجاري بين البلدين، مجلة العلوم الادارية، الجامعة الاردنية ، 2012 .